

مثل عليا سياسية

تأليف

برتراند راسل

تعريب

فؤاد كامل عبد العزيز



كتب سياسية

مثل عليا سياسية

تأليف

برتراند راسل

تعريب

فؤاد كامل عبد العزيز



الفصل الأول

المثل العليا السياسية

فى الأيام المظلمة يحتاج الناس الى أنوار الايمان لتضيء لهم الطريق والى الآمال الحلوة كي تذلله وتجلوه • ومن هذا الأمل وتلك الحاجة تتولد الجرأة الهادئة فى النفوس للتغلب على المصاعب مهما تكن كأداة مؤلمة • والعصر الذى نجتازه الآن قد بين لنا الحق كيف يكون • فقد رأينا ما كنا نعتقده شرا انما هو شر فى الحقيقة وتيقنا كما لم نتيقن من قبل ــ الاتجاهات التى يجب أن يتجنبها النـــاس اذا أرادوا عالما أفضل يقوم على أنقاض العالم الغابر المتهدم • وانا لنرى العلاقة السياسية بين رجل وآخر تقوم كلها على مثل خاطئة ، ولا يمكن أن نرجو الخلاص الا اذا وضعنا مكانها مثلا أخرى تخالفها كل المخالفة ، قبل أن يستفحل الداء فيكون مصدر شقاء وخـــراب واثم •

والمثل العليا السياسية يجب أن تقوم على مثل موضوعة للحياة الفردية ، فانما هدف السياسة ان يحيا الفرد حياة فاضلة سعيـــدة ، ما استطاع الى تحقيق ذلك سبيلا • وليس للسياسى أن يدخل فى تقديره ما هو أعلى من ذلك ، أو يخرج فى حسابه عن المجتمع المكون من الرجال والنساء والاطفال • فمشكلة السياسة اذن هى تكييف الصلات بين الموجودات البشرية بطريقة تمكن كل شخص أن يحوز من الخير فى وجوده على أكبر نصيب • وهذه المشكلة تتطلب منـــا أولا أن نبحث فيما هو هذا الخير الذى نريده لحياة الفرد •

وقبل أن نبدأ يجب أن نقول : اننا لا نريد أن يكون الرجـــال جميعا متشابهين ولا نريد أن نضع نموذجا أو مثلا معينا يحتذيه الجميع على اختلاف طبقاتهم • فهذا هو نظام المصلح العجول ــ فالمدرس السيء يميل الى فرض آرائه فرضا على تلاميذه بحيث يشكل عددا كبيرا منهم بعقلية واحدة ومزاج واحد وقد يجعل التلاميذ يجيبون عن

سؤال غير محدود ـ يعتمد على الرأى الفردى ـ اجابة واحــدة . يشيعون عن « برناردشو »أنه يعجب بقصه «ترويلس وكريسيدا» وأنه يتحدث عنها على أنها أحسن ما كتب « شكسبير » . ومع أني لا اتفق معه في هذا الرأى أرحب به. كل الترحيب من تلميذ على انه علامة من علامات الشخصية . وأغلب المدرسين لا يطيقون مثـــل هذا الرأى الغريب من تلميذ ، وهذا الكلام لا ينطبق على المدرسين فحسب ، ولكن على كل من يملك نفوذا وسيطرة على عدة أشخـاص فى مصلحته أو في أي عمل ما ، فان مثل هؤلاء يطلبون الى من يعملون تحت أمرتهم هذا القالب الواحد الـــذى يحيلهم الى آلات بشرية ». والنتيجة أنهم يقتلون روح الفردية والشخصية اذا أمكنهم ، فان لم يتمكنوا من ذلك فانهم يضطهدونها بكل وسيلة وسلاح .

نحن لا نرغب فى تحقيق مثال واحد للأفراد جميعا ، ولكننا نهدف الى ايجاد مثل متفرد لكل شخص على حدة ان أمكن ذلك ، ففى طبيعة كل شخص تجاوب للخير والشر على السواء.والظروف والبيئة هما اللذان سيحددان ويبينان له ان كانت مواهبه الخيرة قد قتلت أو ما زالت تتردد فيها الحياة ، أو ان دوافعه الشريرة قويت واشتد ساعدها وتمكنت منه أو تسربت الى معابر أقوم وأفضل .

ومع اننا لا يمكننا أن نضع مثالا عالميا فى تطبيقه ـ اذ لا يمكننا مثلا أن نقول ان جميع الرجال يجب أن يكونوا صناعا أو مصلحين أو شغوفين بالموسيقى ـ فانه توجد بعض المبادىء التي تحتمل أكبر عدد من التطبيقات ، والتى يمكننا أن نتخذها مرشدا لما هو محتمل ومرغوب فيه .

ويمكننـــا أن نميز بين نوعين من المــواهب . والدوافع التى تتجاوب معها ، فهناك نوع من الخيرات يمكن لكل شخص ان يحوزها ويملكها لنفسه ، وهناك نوع آخر يقتسمه الناس جميعا على السواء. فطعام شخص ما وثيابه ليسا طعام شخص آخر وثيابه . فان كانت الموارد لا تكفى الجميع ، وزاد ما يملكه رجل على حاجته ، فهــذه الزيادة لابد وانه ظفر بها على حساب شخص آخر . وهذا ينطبق على الاشياء المادية ـ وتبعا لذلك ـ على أكبر جزء من حياة العالم الاقتصادية ومن ناحية أخرى فان الخيرات الروحية والفكرية لا يملكها شخص

معين دون آخر .. فاذا علم انسان علما فان هذا لا يمنع الباقين من معرفته أيضا أو من المعرفه على الاطلاق ، ولكنه قد يساعدهم على هذه المعرفة . واذا وجد رسام او شاعر كبير فان هذا لن يحول بين الآخرين وبين الرسم أو قرض الشعر ، بل انه ليخلق لهم الجو الذى تزدهر فيه هذه الاعمال . وخلاصة القول : انه اذا وهب شخص موهبة طيبه ، أو انتوى نية حسنة ، أو فكر تفكيرا سديدا ، فان ذلك الشخص لن ينقص من مقدار الطيبة والحسن والجمال الموجودة فى العالم ولن يمنع الآخرين مشاطرتها ، بل انه سيساعدهم أكثر من ذى قبل على غرسها فيهم . فى هذه الحالة لا يوجد « ملك » اذ لا توجد ملكية محدودة للمشاطرة والمشاركة فكل ثراء من هذا النوع فى شخص ينتج ثراء آخر للجميع . وعلى ذلك فثمة نوعان من الدوافع يتجاوبان مع نوعين من الخيرات : **الدوافع التملكية** التى ترمى الى الاستحواذ والكسب الفردى الذى لا تمكن المشاركة فيه وهذا يتركز فى دوافع التملك ، **والدوافع الابداعية** التى ترمى الى ايجاد نوع من الخيرات واضافتها كيما يقتسمها العالم أجمع بحيث لا تكون ملكا خاصا بأحد .

والحياة الفاضلة هى التى تقوم فيها الدوافع الابداعية بالدور الاكبر بينما تقوم الدوافع التملكية بالدور الأصغر وليس هذا بالكشف الجديد ، اذ يقول الانجيل « لا تهتم قائلا ماذا سنأكل وماذا سنشرب ومتى سنكتسى ؟ » فالتفكير فى هذه الاشياء يقتطع من مسائل أخرى ذات أهمية أعظم ، ومما يزيد الامر سوءا ان العادة التى تتكون لدى الانسان من التفكير فى هذه الامور عادة بشعة لانها تقود الى المنافسه والحسد والسيطرة وغيرها من الشرور التى تملأ العالم . والممتلكات الماديه يمكن اللص أن يسطو عليها بالعنف وأن يتمتع بها على حين أن الخيرات الروحية لا يمكن التسلط عليها بهذه الوسيلة . فقد تستطيع أن تقتل فنانا أو مفكرا ولكنك لا تستطيع أن تستولى على فنه أو فكره ، وقد ترسل انسانا الى الموت لانه يحب مواطنيه ولكن لن يمكنك أن تحصل بفعلتك هذه على الحب الذى أسعده فالقوة تقف مكتوفة اليدين حيال هذه الاشياء ولا تؤثر الا بالنسبة للخيرات المادية وحدها . ولهذا فان الرجال الذين يؤمنون بالقوة هم اولئك الذين شغلت الخيرات المادية أفكارهم وأشعلت شهواتهم .

وعندما تقوى الدوافع التملكية وتشتد ارسالها تنتقل عدواها الى قوى كان يجب أن تكون ابداعيه صرفه ، فالعـالم الذى اخترع اختراعا ما قد ينهش الحسد قلبه اذا اخترع عالم آخر اختراعا غيره ينافسه ، فلو وجد مثلا عالم دواء السرطان ، ووجد عالم آخر دواء للسل فان كل واحد منهما تأخذه هزة من الفرح لوظهر أن اكتشاف العالم الآخر كان مخطئا ، هـذا بدلا من أن يأسف على آلام المرضى التى كان من الممكن تلاشيها . وفى مثل هـذه الحالات ، وبدلا من طلب المعرفة لذاتها أو لمنافعها العامة فانها تطلب للشهرة . وكل دافع ابداعى يظله دافع تملكى ، فحتى ذلك الذى ألهم ليكون قديسا قد يغار من قديس آخر أكثر منه نجاحا وأغلب المشاعر مصحوبة غالبا بلون من الغيرة ، وهى دافع تملكى يتطفل على العالم الابداعى ، وأسوأ من هذا كله ذلك الحسد الاحمق الذى يلهب هؤلاء الذين فقدوا كل عزيز لديهم فى الحياة فيدفعهم الى اعاقة غيرهم من الاستمتاع بما فقدوه هم وهذا ما يوجد غالبا فى موقف الشيوخ من الشبان .

وكما توجد فى النبات والحيوان دوافع طبيعية خاصة بالنمو ، فكذلك الحال فى الانسان ، وهذا حق بالنسبة للنمو العقلى كما هو حق بالنسبة للنمو الجسمى ، فـكما أن ــ النمو الجسمى تساعده التغذية والهواء ــ ويعاق هذا النمو أو يعطل بنوع من المعاملة كتلك التى جعلت أقدام الصينيات صغيرة ــ فكذلك من الممكن أن يعطل النمو العقلى أو يعضد بالمؤثرات الخارجية . والمؤثرات الخارجية التى تساعد على هذا النمو هى التى تشجع وتقدم الغذاء العقلى أو التى تهيىء الفرصة لتجد القوى العقلية لها مجالا . فالمؤثرات التى تعوق هذا النمو هى التى تعترضه باستعمال أى نوع من القوة سواء أكان النظام أم النفوذ أم الخـوف ، أم طغيـان الرأى العـام ، أم ضرورة الارتباط بعمل لا يلائم المواهب الفطرية بحال من الاحوال . وأشد هذه المؤثرات خطرا هى تلك التى تشوه وتموه على دافع أساسى فى الانسان ، وذلك ما يعلن عن نفسه فى العالم الاخلاقى انه الضمير ، ومثل هذا التأثير يسبب خطرا داخليا لا ينجو منه الانسان طوال حياته .

والذين يدركون الاضرار التى تحيق بالآخرين من جراء استعمال العنف ويقدرون تفاهة الاشياء التى يمكن امتلاكها بهذه الوسيلة ،

هؤلاء يحترمون حريات الآخرين ولسن يحاولوا قط أن يلجموها أو يعترضوا سبيلها . قد يتريثون في أحـكامهم ولـكنهم سرعان ما يتعاطفون وسيعاملون كل مخلوق بشيء من العطف ، لأن مبدأ الفضيلة في كل انسان ثمين غض ، ولن يسيئوا الى من ليسوا عـلى شاكلتهم . وسيعلمون أن الفردية مصدر للتنوع وأن التماثل التام يجلب الموت ، وانهم ليرغبون ان تشيع الحيوية في المخلوقات بأوفى قدر ، بقدر ما يكون خضوعهم للانتاج الآلي أقل خضوع ، وسيعنون في كل فرد بهذه الاشياء التي قد يحطمها عالم لا يرحم.. وبالاختصار فان معاملتهم للآخرين ستكون ملهمة بشعور من الاحترام والتقدير .

لقد وضح الآن ما نرجوه للأفراد من الدوافع الابداعية القوية التي تطغى وتبتلع غريزة التملك ، والتقدير للآخرين ، واحترام الدوافع الابداعيـه في أنفســنا . فشيء معين من الاحترام الذاتي والكبرياء الوطني ضروري لحياة فاضلة ، ولا ينبغي على الانسـان أن يشعر بهزيمة في قلبه اذا كان عليه أن يظـل كاملا ، يجب أن يشعر بالشجاعة والامل والعزم ليحيا مع أسمى ما فيه مهما اصطدم بالعقبات سواء الداخلية منها أو الخارجية . وعلى هذا فما بقيت في الانسان ارادة فان حياته ستثمر خير احتمالاتها ما دام يتمتع بهذه الاشياء الثلاثة : الدوافع الابداعية الاكثر منها تملكية ، والتقـدير للآخرين ، واحترام الدافع الرئيسي في نفسه .

ان أردنا اذن الحكم على المجتمعات السياسية والاقتصادية فعلينا أن نحكم عليها بمقدار ما تسببه للافراد من خير وشر .. هل تشجع الابداع أكثر من التملك ؟ هل تجسم أو ترفع من روح الاحترام بين الانسان وأخيه ؟ هل تحافظ على احترامه لذاته ؟

بهذه الاسئلة كلها نرى ان مجتمعاتنا التي نعيش فيها بعيـدة بعد السماء عن الأرض عن كل ما ينبغي أن تكون عليه .

والمجتمعات ــ وخاصة نظمها الاقتصادية ــ لها تأثير عميق في تشكيل سلوك الافراد ؛ فقد توحي لهم الآمال والمغامرة وقد تغرس فيهم الجبن وحب الطمأنينه ، وقـد تجعـل عقـول الأفراد تتفتح امكانيات واسعة أو لا تتفتح على الاطلاق. وتتشكل الدوافع الانسانية بتأثير المركز القومي من ناحية والفرص من ناحية أخرى ، وخاصـــة

البيئة المبكرة • أما النصائح أو المواعظ الحسنة فلا تغير كثيرا من هذه الدوافع ، وان كانت تكبح جماح تعبيرها المباشر ، وغالبا ماتكون النتيجة كبتها ، ولكنها تنبثق مرة أخرى ظاهرة في هيئة شوهاء واذا اكتشفنا ما نشتهيه من الدوافع فيجب ألا نستسلم للنصح والوعظ أو محاولة تحقيقها الخارجي فحسب دون منبع من الداخل وانما علينا أن نحاول تغيير المجتمعات بالطريقة التى تكفل نفسها بنفسها لتشكيل الدوافع فى الاتجاه المطلوب •

ان مجتمعاتنا الحالية قائمة على شيئين : القوة ، والملكية ، وكل من هذين العاملين غير موزع بالعدل ، ولكل منهما في الحياة الواقعة أكبر الأثر في سعادة الفرد ، وهما من الخيرات التملكية ، ومع ذلك فبغيرهما تصبح الخيرات التى يجب أن يتقاسمها الجميع عسيرة المنال كما تجرى الأمور الآن • والواقع أن الانسان على ما هو عليه الآن ليس حرا ان لم يكن له ملك ، ولايملك أمنا ولاطمأنينه للحصول على ضرورات حياة محتملة الآلام ، وليس له بغير القوة فرصة ليكون له رأيا شخصيا • واذا أردنا أن تتاح الفرصة للأفراد لكى يستغلوا مواهبهم الابداعية •• فيجب تحريرهم من الحاجة المادية ، كما يجب ان يكون لهم نصيب كاف من القوة بحيث يمكنهم أن يدلوا بدلوهم الخاص فى تيار الحياة التى يحيونها • وقليل من الرجال ذلك الذى ينجح فى تغليب فضائله الابداعية على غرائزه التملكية فى عالم مبنى على المنافسة •• عالم أغلبيته العظمى معرضة للحرمان التام لو أنها لم تنشط فى تحصيل الخيرات الماديه •• عالم ينظر بعين التبجيل والاحترام للثروة بدلا من الحكمة •• عالم فيه القانون يركز ويحدد ويقرر الظلم ويعطى حقه للذين يملكون نحو أولئك الذين لا يملكون شيئا فى مثل هذه البيئة نجد حتى أولئك الذين وهبتهم الطبيعة دوافع الخلق والابداع الكريمة قد تأثروا بسم المنافسة القاتل •

ان الرجال ليعقدون الجماعات ليحصلوا على قوة أكبر حين يناضلون فى سبيل الخيرات المادية • والأمانة والاخلاص للجماعة ينشران قوة طاردة مركزية مثالية مركزها دافع الطمع العنيف • فالنقابات وجماعات العمال لم تبرأ من هذه الرذيلة، بل هى كباقى الجماعات ـ ولو أنها تعمل ما تعمل آملة فى حياة أفضل ـ مقادة من أعنتها للحصول لنفسها على أكبر نصيب ممكن من الخيرات المادية • ولا يمكن أن

نؤاخذها على هذه الرغبة التي تتفق والعدل ، وانما الذى نرجوه وما نحتاج اليه شيء آخر أكثر بناء وعدلا لنتخذه مثلا سياسيا أعلى ـ هذا اذا أردنا ألا يكون منتصرو الغد هم مضطهدى الامس • كما يجب أن يمتاز الالهام لظهور حركة اصلاح وبناء جديدة بحرية وروح كريمتين لا بقيود نظم بالية ، وقوانين قديمة •

والنظام الاقتصادى الحالى يتركز فى أيدى أغنياء قلائل ، أما الباقون الذين لا يملكون رءوس أموال فليس لهم الا اختيار ضئيل يمارسون فيه نشاطهم ـ فاذا اختاروا ذات مرة حرفة أو مهنة ما ، فليس لهم عندئذ نصيب فى القوة التى تدير الآلات ، ولكنهم جزء من الآلة نفسها التى تدور بلا وعى، وعلى الرغم من ظهور الديمقراطية السياسية فلا تزال هناك درجه من الاختلاف شاذة جــدا فى قوة التوجيه الذاتى بين رأسمالى وبين من يــكسب قوته ليقيم أوده • والمسائل الاقتصادية هى العامل الأساسى فى حياة الفرد فى أغلب الاحيان قبل أن تكون المسائل السياسية هى ذلك العامل •

ونحن نجد فى مجتمعنا الحاضر أن الرجل الذى لا يملك رأس مال غالبا ما يبيع نفسه الى هيئة كبرى ـ كشركة للمواصلات مثلا ـ دون أن يكون له صوت فى ادارتها أو حرية سياسية عدا ما تضمنه له نقابته • ولو حدثته نفسه بحرية لا تعتقد نقابته انها ضرورية فلا حول له ولا قوة ، والتسليم التسليم •• والا كان الموت جوعا • وهذا بعينه هو ما يحدث لرجال المهن الفنية ، فكثير من الصحفيين مثــلا يكتبون فيجريدة قد لا تتفقوآرائهم السياسية ، ولايستطيعأنيملك صحيفة من الصحف الا رجل بلغ من الثراء مبلغا كبيرا أما هؤلاء الذين لا يملكون ثروة ما ، فقلما تجد آراؤهم طريقا للتعبير عنها الابطريق المصادفه • وأعظم عقول الامة تستخدم فى الوظائف المدنية حيث لا تسمح لهم ظروف مراكزهم الا بالصمت على الاخطاء الكثيرة التى لا تخفى عليهم ، وقد يفقد الوزير مستقبله لانآراءه لا تتفق وحزبه ، وقد يفقد حزب البرلمان كرسيه لانه ليس على قدر معين من النفاق ، أو على قدر كاف من الغباء كيمــا يتبع الرأى العــام فى كل أحواله وتقلباته • ففى كل نواحى الحياة نجد أن الاحتفاظ بحرية الرأى عقابه الفشل كلما نما النظام الاقتصادى واتسع وأصبح مجدبا ـ فهل من العجب بعد ذلك اذا وجدنا ان الرجال الذين يسكنون الى الدعة ،

والذين هم على أتم استعداد للتسليم بالرأى وتقديم حريتهم قربانا، بل وتقبل الآراء التى تملى عليهم فى كثرة متزايدة ؟ • وعلى هذا الاساس ليس أمام الانسانيه الا الغوص فى الركود البيزنطى •

والحياة الابداعية لا يمكن أن تنميها عاطفة الخوف من الحرمان• ومع ذلك فهذا هو الشعور الرئيسى الذى يدفع العمل اليومى لكل من يكتسبون أجورهم • وكذلك الأمل فى الامتلاك من القوة والثروة أكثر مما يمتلك أى انسان آخر وهذه هى العاطفة التى تجيش فى صدر الغنى – ليس أقل سوءا فى تأثيره ، فانه يدفع الرجال الى اغلاق عقولهم عن صوت العدالة ، بل ويمنعهم من التفكير بأمانه فى المشكلات الاجتماعية العامة ، فانهم يشعرون دائما فى اعماق قلوبهم ان لذاتهم ومسراتهم ليست قائمة الاعلى بؤس الآخرين، وعلى ذلك فمظالم الثروة والحرمان يجب الا تكون لها وجود• وعندئذ ينقشع الخوف من نفوس الكثيرين ، ويتخذ الامل شكلا أفضل فى حياة قلة من الناس •

ولكن ليس الامن والحرية الا الناحية السلبية فى تكوين مجتمع سياسى فاضل فاذا ما كسبناهما ، فاننا نريد أيضا الناحية الايجابيه وهى تشجيع النشاط الابداعى • فالامن وحده قد يأتى بمجتمع هادىء راكد • فهو يتطلب الخلق والانشاء اكمالا له كى تمتلىء الحياة بروح المغامرة والاهتمام والنضال وحتى يتحرك المجتمع ويتقدم متوثبا الى الامام نحو كل ما هو خير وأفضل فليس للمجتمعات الانسانية هدف نهائى • وخير المجتمعات هى الدافعة للمرء على التفكير فى مجتمعات أفضل وأفضل ، كما ان الحياة الانسانية لا يمكن أن تسمى حياة طيبة بغير المجهود والتجديد ، فهى ليست «أتوبيا» تلك التى نبغى، بل عالما فيه الخيال والآمال حية متدفقة باستمرار • ولقد كان من نتائج التعب والضيق اللذين يتحملهما البشر فى حياة النضال الدائم أنهم أصبحوا يتخيلون نعيمهم على أنه المكان الذى لا يحدث فيه شىء• والتعب يخلق الوهم الذى يصور الراحة على أنها كل ما يطلب للسعادة • ولكن حين يستريح الناس زمنا ما يدفعهم الملل والسأم الى النشاط من جديد ، ولهذا فان الحياة السعيدة هى الحياة النشيطة واذا اردناها أن تكون حياة ذات فائدة كذلك فيجب أن يكون نشاطنا نشاطا مبدعا على قدر الامكان ، لا وحشيا ولا دفاعيا• ولكن النشاط الانشائى يتطلب الخيال والجدة ، وهما اللذان يغيران

الاوضاع القائمه ويثوران عليها • غير اننا نجد في الوقت الحاضر أن الرجال الذين يملكون زمام القوة في أيديهم يخافون تغيير هـذه الاوضاع القائمة لئلا يحرموا مزاياهم الغاشمة وامتيازاتهم المجحفة • ولذلك فهم يقيمون نظاما معينا يقتل روح الفردية والخيال من اللحظات الاولى منذ دخول الطفل المدرسة حتى موته ودفنه • فالروح العـام الذى يرمي اليـــه التعليم يجب أن يتغير حتى يمكن أن تشـــجع الاطفال كي يفكروا ويشعروا بأنفسهم ، لا أن يكون مجرد معرفه بآراء مختلفة واتصال سلبى بمشاعر الآخرين • وليست الجوائز التى تمنح على الاجتهاد هى التى تخلق الشخصية • وانما هى جـو فكرى معين ذلك الذى يخلقها • هذا الجو الذى ساد مثله فى الماضى أيام الاغريق العظيمة وفى انجلترا فى عهد الملكة اليزابيث مثلا • ولكن فى أيامنا هذه ، كان طغيان النظام الآلى ، الذى يرأسه ويديره رجال لا يعنون بحياة الذين يسيطرون عليهم ، قاتلا للفردية وحرية الفكر ، ودافعا للرجال أكثر فأكثر ليصبوا فى قالب واحد وعلى نمط لا يتغير •

والمجتمعات الكبيرة هى ضروريات الحياة الحديثة ومن جوهرها ومن العبث أن نرمى الى تحطيمها كما أراد بعض المصلحين من أمثال وليم موريس • ومن الحق أنها تجعل الاحتفاظ بالشخصية عسيرا • فكل ما تحتاج اليه هى طريقة لاقامتها وتكوينها بقدر الامكان على أن تكون بها أوسع الآفاق للتجديد الشخصى •

والشكل الديمقراطى للحكومة خطوة هامة فى سبيل تحقيق هذه الغاية لكل مجتمع ، ولكن الذى نلاحظه الآن ان هيئاتنا التشريعية اما أنها أكثر أو أقل ديموقراطية اذا استثنينا هذه الحقيقة الهامة وهى دخول النساء فيها • فاما نظام الادارة فما زال « بيروقراطيا » ونظام الاقتصـــاد اما « موناركيا » أو « أوليجاركيا » فـكل شركة مثلا يديرها وينظمها أشخاص عينوا أنفسهم ، ولن نرى ديموقراطية أو حرية بالمعنى الصحيح حتى يكون لكل الذين يعملون فى هـذه الشركة يد فى ادارتها وتنظيمها •

والحكم الذاتى للمقاطعات أو المديريات اقتصادية كانت أو جغرافية أو قائمة على غرض دينى واحد مشترك ، من العوامل التى تزيد مـن الحرية الشخصيه وشعور المرء بها ••• فالامة الحديثة واسعـــة شاسعه ، وآليتها لا تفهم الا قليلا حتى ان الرجل الذى له صوت فى الانتخابات لا يشعر أنه عضو له أثر فى القوة التى تدير سياسته ،

ولكنه فى الوقت الذى يجد نفسه فيه متصلا بجماعة قوية ، فانه يشعر حينئذ أن له تأثيرا هاما، وأن الحكومة مسألة شخصيه بالنسبة لظروفه ، ويجب أن تحتمل ببساطة كما تحتمل حالة الجو فبالاشتراك فى ادارة الهيئات البسيطه يكتسب الشخص بعض هذا الشعور بالمسئولية الملقاة على عاتق المواطن كما كان الحال فى اليونان القديمه او فى روما فى العصور الوسطى .

يجب علينا أن نكفل الحرية لكل هيئة من الرجال جمع بينهم شعور من الاتصال قوى ، وروابط من الاتحاد المتين ، كما يحدث ذلك فى أمة فى تجارة أو هيئة دينية كى تقرر مصيرها فى الأمور التى لها صلة بالعالم الخارجى . وهذا هو الأساس فى تقرير المصير القومى . ولكن ليست الأمم وحدها هى الجماعات التى يحق لها الحكم الذاتى بالنظر الى مسائلها الداخلية ، وانما هى كبقية الهيئات لها أن تفعل بحريه مطلقة كل ما تراه فى مسألة تهم غيرها كما تهمها تماما . الحريه تتطلب الحكم الذاتى لا التدخل فى حرية الآخرين ، والحرية فى أسمى معانيها لا تؤتمن مع الفوضى ، والعلاقة بين الحكومة وبين الحريه من أعقد المشكلات بيد أنها مما يجب أن تواجه النظريات السياسية . جوهر الحكومة هو استعمال القوة فى حدود القانون لحماية غايات معينة يراها من بيدهم القوة مشتهاة . وارغام فرد أو جماعة بالقوة ليس فى ذاته ضارا ـ سواء كان ذلك الضرر قليلا أو كثيرا ـ فانه لو لم تكن الحكومه ، فلن تكون النتيجة غياب القوة (القوة المنظمة) فى علاقات الافراد بعضهم مع بعض وانما سيستعمل القوة كل من لهم غرائز وحشية مع من هم أقل منهم قوة ويخيلونهم عبيدا لهم وهذه هى الحالة القائمة فى العلاقات الدوليه نتيجة لتلك الحقيقة وهو أنه ليس ثمة حكومة عالمية فى سلطتها . وهذه الفوضى بين الدول تكفى لاقناعنا بأن الفوضى ليست حلا صالحا يقدم للشرور الموجودة فى هذا العالم .

وفى الواقع ، ليس للحكومة غير غرض واحد فحسب عندما يكون استعمالها للقوة مفيدا ـ الا هو تقليل كمية القوة المستعملة فى العالم . فمن الواضح مثلا أن حكم الاعدام جزاء القتل يقلل من استعمال العنف فى العالم ، وكذلك لن يسمح أحد بالحريه المطلقة للآباء فى تعذيب أبنائهم . وما دام هناك رجال يريدون استعمال العنف مع الآخرين فلن تكون ثمة حرية كاملة . فاما أن نقيد هذه

الرغبة في العنف أو ندع هذه الضحايا تتعذب ، ولهذا السبب — ومع أن للافراد والمجتمعات الحرية المطلقة ليفعلوا فى أمورهم التى لا تتعداهم ما يشاءون — فليس لهم هـذه الحرية المطلقة فى علاقات بعضهم مع البعض الآخر ٠٠ وأن اعطاء الحرية للقوى كيما يفعـل بالضعيف ما يشاء ليس بالطريقة التى تضمن أكبر قدر من الحرية فى العالم ٠ وهذا هو أساس الثورة الاجتماعية ضـد الحريه التى نادى بها بعض جماعة الاقتصاديين من القائلين بمبدأ «دعه يفعل» ٠

والديموقراطيـة مذهب من أفضـل المذاهب التى اخترعت لتقليل تدخل الحكومات فى الحرية ، فلو أن أمة انقسمت قسمين فان أحدهما لا يستطيع أن يمضي فى طريقه قدما ، فالديموقراطية — نظـريا — تضمن للاغلبيـة سـبيلها ،ولـكنها ليست بالخطـة الكافيه التى ينضجها حظ كبير من المراجعة ، فان حب الهيئـة أو الفضول أو الكراهية للاذواق المختلفة والامزجة المتباينة قد يقود الاغلبية للسيطرة على الأقلية فى مسائل كثيرة قد لا تهم الاغلبية لذاتها ، فلن يرغب أحـد منا أبدا أن يحل المشكلات الداخليـة لبريطانيا العظمى برلمان مكون من العالم أجمع — لو وجد مثل هذا البرلمان — ولو أنه قد ينظم كثيرا من المشكلات تنظيما أفضل من أية اداة حكوميه موجودة ٠

وعلى ذلك فان نظريه شرعيه القوة فى يد الحكومة للتدخل فى علاقات الافراد تبدو واضحة كل الوضوح ٠ فالقوة يجب أن تتدخل ضد اولئك الذين يحاولون استعمال القوة لاخضاع الآخرين ، أو ضد اولئك الذين لا يحترمون القانون فى الحالات التى يكون من الضرورى اتخاذ قرار عام ٠ أو حينما تعترض الاقلية سبيل الاغلبية ٠ وهذه هى الحالات المشروعه لاستخدام القوة ٠ وكان يجب أن تكون هى الحالات المشروعه فى العلاقات الدولية لو وجدت حكومة عالميه ، ومع أنه يجب أن تكون للحكومه السلطة فى استعمال القوة شرعا، فانا نجد أن كثيرا من المصلحين يرغبون فى ايجاد مجتمعات تخفف من الاستعمال الفعـلى لهـذه القـوة ٠ ان أكثرنا يمتنع عن السرقة مثلا ، لا خوفا من القـانون ، ولـكن لاننا لا نشعر بأية رغبـة فى السرقه ٠ وكلما تعود الناس أن يعيشوا حياة ابداعية أكثر منهـا تملكيه ، وجدناهم أقل ميلا للتدخل العنيف فى حريات الآخرين فان الاصطدامات والمعـارك التى تنشب بين الافراد ليس لهـا فى

الواقع الا أسبابا وهمية صرفة . ويمكننا أن نراها كذلك لو ابتغى الناس الخيرات التي يتسنى للجميع اقتسامها ، ولم يهدفوا الى الممتلكات الشخصية التي تسبب النزاع وتزرع الاحقاد . وكلما حيى الناس هذه الحياة الابداعية ابتعدوا عن مصالح الآخرين ولم يستعملوا معهم أية قوة. وكثير من المسائل الحالية لا تتطلب التدخل العام ، بل يجب أن تترك للاختيار الشخصي . وقد كان من السائد قديما ، «سيادة الضرورة المطلقة» ، أن يكون سكان الدولة الواحدة على دين واحد ، ولكننا نعلم الآن أن ليس لهذه الضرورة وجود . وعلى مثل هذه الحالة عندما تتهذب غرائز النـاس ستكون بعض الآراء المفروضة عليهم لا فائدة منها ولاقيمة لها بل قد تكون ضارة.

ان الهيئات السياسيه الحسنه يجب أن تضعف في المرء الدافع الى القوة والسيطرة بطريقتين :

أولاً : بزيادة الفرص للدوافع الابداعيـة وتشكيل التعـليم بحيث يقوى هذه الدوافع .

ثانيا : تقليل الفرص للتعبير عن الغرائز التملكيه ، وتوزيع القوة في المجال السـياسي والاقتصادي ، بدل تركيزها في أيدي كبـار الموظفين ورجال الاقتصـاد . وذلك سيقلل من عادة الامر والنزعة الديكتاتورية وسيكون الحكم الذاتي للمقاطعات والهيئات عاملا هاما للتقليل من تدخل الحكومة . وعنـد تحطيم الرأسمالية ونظام الاجور سيتحطم تبعا له الباعث الرئيسي على الخوف والطمع. هذه العواطف البغيضة التي تدنس كل حياة حرة وتفسدها .

ان الرجال الذين يعتقدون أن الشرور التي نعاني منها الآن ليست ضرورية ــ قليلون ، وفي امكاننا التغلب عليها بمجهود متحد في سنين قلية ، ولو وجدت في كل دولة أغلبية ترجو ما نرجوه ، فسيمكننا خلال عشرين عاما أن نزيل كل أسـباب الفقر والمرض والعبودية الاقتصادية التي يرسف تسعة أعشار العالم في اغلالها، وأن نملأ العالم سعادة وجمالا وأن نضمن مملكة السلام العالمي ــ ولا ترجع الصعوبه التي تواجهنا الى أن الناس قد فقدوا عواطفهم، بل لأن خيالهم قد تلوث ، وأن تعودهم رؤية الظلم القائم جعلهم يعتقدون أن هذا الظلم هو ما يجب أن يظل دائما . ولكن بوجود النية الحسنة والكرم والذكاء يمكننا أن نخرج هـذا كله الى حيز التنفيذ .

الفصل الثانى

الراسمالية ونظام الأجور

ان العالم الذى نعيش فيه قد امتلأ شرا حتى فاض عبابه وليس لنا سوى أن نرجو انجلاء هذه الشرور كما تنجلى ظلمات الليل الكثيفه ، ومع هذه الرغبة القويه فى محو هذه الشرور فما زالت على حالها من القوة والتمكن ، ولم نعمل الى الآن عملا جديا لتنفيذ هذه الرغبة المجمع عليها . وكثيرا ما يعجب المصلحون من هذه الحقيقة وذلك لأنهم لم يختبروا الحياة الانسانية حق الاختبار، أما هؤلاء الذين خبروها ونفذوا الى أعماقها ، فان هذه الحقيقة عينها تفتح عيونهم ، فيرون أن تغيير المجتمعات الانسانية شاق عسير .

فالحرب تعد شرا فى رأى الكثرة فى كل أمه متحضرة ، ولكن هذه المعرفه لم تحل دون الحروب .

والجور فى توزيع الثروة من الشرور الواضحة التى يعانيها اولئك الذين لا يملكون شروى نقير ــ وهم تسعة أعشار العالم ــ ومع ذلك فما زالت الكثرة باقية على حالها من الغبن الصارخ .

وطغيان اولئك الذين يملكون زمام القوة فى أيديهم المتجبرة منبع للتذمر وسوء العذاب لجزء كبير من البشر ، ولكن لاتزال القوة فى أيدى القليلين ، ولا تزال آخذة فى التركز العنيف .

وانى لارغب أولا فى دراسة الآلام التى يشكوها مجتمعنا الحاضر وعللها وأسباب النجاح المحدودة الذى احرزه مصلحونا القدماء ، ثم اقترح ما اراه من الاصلاحات راجيا أن تدوم وتنجح فى المستقبل القريب .

لقد استعر اوار الحرب متحديا اولئك الذين ينشدون عالما أفضل . والنظام الذى لا يستطيع انقاذ الحضارة من هذه النكبة

المهلكة نظام خاطيء من بعض الوجوه ، ولا نستطيع أن نرجو له صلاحا ما لم يثبت لنا قدرته على درء خطر الحروب أو تخفيف مصائبها فى المستقبل على الاقل • على أن الحرب ليست سوى الثمرة الناضجه الاخيرة فى شجرة الشرور العالمية • فحتى فى أوقات السلام يعيش اغلب الرجال حياة من العمل مملة ثقيلة فالنساء تدفعن دفعا الى أعمال شاقه تقتل الأمل فى حياة سعيدة قبل انقضاء الشباب ، — والأطفال يتركون لينشئوا فى جو من الجهل لا تذكوا فيه عقولهم ولا تنشط فيه اخيلتهم بل والقلائل اللدين يستمتعون بالثروة فى ظل الخمول والكسل فى خوف دائم من تنبه الناس وانتقاضهم عليهم • كذلك نجد أن النضال الاقتصادى قد أعمى الجميع حتى أنهم ليناضلون فى سبيل الاستحواذ على ما يحق لهم وما لا يحق • والواقع أن الخيرات المادية هى التى تسيطر على نظرتنا الخارجية معطلين بذلك دوافع الانشاء الكريمة •

ان التملك — أعنى الشعور الذى يدفع الى الاستحواذ والاحتفاظ — هو السبب المباشر للحرب ، والاصل الذى ينشأ عنه ما يعانيه العالم السياسى من آفاق • فاذا اضفنا من قوة هذا الشعور وسيطرته على حياتنا اليوميه ، أمكن وجود الهيئات التى تستطيع أن تنفع الجنس البشرى نفعا دائما محققا •

ومن المستطاع وجود مثل هذه الهيئات التى تلطف من حدة الطمع اذ أعدنا بناء النظام الاقتصادى من جديد . فالراسمالية ونظام الاجور يجب اختفاؤهما من الوجود ، فهما الوحشان التوءمان اللذان ينهشان جسد العالم العليل ، ونحتاج مكانهما الى نظام آخر يلجم الغرائز الوحشية فى الحياة الانسانية ، فتقل بذلك المظالم الاقتصادية التى تمكن الكثير من الغنى والثراء دون أن يعملوا شيئا ، وتسبب الفقر والالم لمن يقومون باشق الاعمال ويكدحون طوال أيامهم ولياليهم . وعلى ذلك فنحن نحتاج قبل كل شيء الى نظام يحطم طغيان صاحب العمل ويجعل العمال آمنين من الحرمان — قادرين فى الوقت نفسه على ايجاد منفذ للرأى الشخصى فى ادارة الصناعة التى يعيشون منها ... يستطيع نظام أفضل أن يكفل هذه المزايا جميعا . ومن المستطاع تحقيقه عن طريق الديموقراطية كلما اثقلت كاهل الانسانية متاعب وآلام لا مساغ لها .

وفى امكاننـا أن نميز بين أغراض أربعـة يرمى اليها النظام الاقتصادى :

أولا : أن يرمى الى أكبر انتاج ممكن من المصنوعات والى تسهيل التقدم الفنى فى هذا الانتاج ·

ثانيا : أن يرمى الى ضمان العدل الموزع ·

ثالثا : أن يرمى الى التأمين ضد الحرمان ·

رابعا : أن يرمى الى تحرير الدوافع الابداعية وتقليل الدوافع التملكية · والغرض الاخير من بين هـذه الاغراض الاربعـة أهمها اطلاقا ، والتـأمين من الاسباب الرئيسيه الداعيه اليـه · والدولة الاشتراكيه مع تكفلها بهذا التأمين المادى وبالعدل الاقتصادى على وجه أكمل ممـا نراه الآن ـ الا انهـا لن تحرر الدوافع الابداعية من قيودها ولن تنتج مجتمعا يتقدم تقدما مستمرا ·

ونظامنا الحالى قد اخفق فى هذه الاهداف الاربعة وان استطعنا أن نقول فى معرض الدفاع عنه أنه يحقق الغرض الأول وهو انتاج أكبر كمية من الخيرات المادية ولكنه يحقق ذلك على أساس من النظر القصير بطرق مسرفه فى الجهـود البشريه وفى المنـابع الطبيعيه · ومما يدور فى فكر الرأسمالية اعتقاد لا يتزحزح بأهميـة الزيادة فى الانتـاج المادى الى حده الاقصى فى يومنا هـذا أو فى المستقبل القريب ، وانقيادا لهذا الاعتقاد ، ضمت مساحات جديدة من سطح الارض تحت جناح الصناعة وأصبحت منـاطق واسعة فى أفريقيا مراكز للترحيل للقيام بالعمل فى مناجم الذهب والمـاس فى راندا وروديسيا وكمبرلى، وفى سبيل هذا الغرض فسدت اخلاق السكان، وأصبحوا عرضه للتلوث بالرذائل والامراض الاوروبيـة ، واغروا الاجنـاس القـويه الصحيحة من جنوب أوربا بالهجـرة الى أمريكا الجنوبية حيث الحياة المجهدة القذرة قد أفقدتهم حيويتهم ان لم تسبب هلاكهم بالفعل · وكلنا يعلم الاضرار التى تحيق بسكان المدن وهم يعيشون فى الحالة التى تحيط بهم · وما هو حق بالنسـبة للقوى الانسانيه فليس بأقل حقا بالنسبة للموارد الطبيعية · فقد استغلت المناجم والغـابات وحقول القمح فى العـالم بدرجة لا بد أن تنهكها

عمليا فى وقت ليس ببعيد · فى هذا الجانب من الانتاج المادى يعيش العالم فى سرعة تشبه الخبل واندفع كل نشاط العالم تقريبا الى انتاج أى شيء لا يعنيه ما يكون هذا الشيء ولا بأى ثمن · ومع كل هذا فنظامنا الحالى يدافع عن نفسه بأنه يحفظ التقدم سالما !!

وليس لنا أن نقول ان نظامنا الاقتصادى أكثر نجاحا فى تحقيق الاغراض الثلاثة التى يجب أن يهدف اليها · فليس هناك نظام سافر صريح يشجع الغرائز الوحشية كهذا النظام ، ويسمح بالظلم الاقتصادى وافساح مجال عظيم لطغيان صاحب العمل · وبصدد الغرائز الوحشيه نقول فى صراحه : أنه ليس هناك فى الحالة الطبيعية الا طريقتان لجمع الثروة الاولى : بالانتاج ، والثانية بالسرقه · وفى ظل نظامنا الحالى ، ومع العلم بأن السرقة ممنوعة بحكم القانون ، فانه لا تزال توجد طرق كثيرة لاثراء المرء دون أن يضيف درهما واحدا الى ثروة المجتمع . فالملكيات ورءوس الاموال سواء اجاءت عن طريق الوراثه أم عن طريق التحصيل تعطى دخلا قانونيا مستديما ، ومع أنه من البداءة الاولية أنه يجب على الانسان أن ينتج ليعيش، فكم رأينا اقليه ممتازة قادرة على العيش بكمالياته وبحبوحته دون أن تنتج شيئا على الاطلاق ولما كانت هذه الاقلية ليست محظوظة فحسب بل هى كذلك محترمة ، فقد عمت رغبة الراغبين فى الدخول فى زمرتها ، والتمتع بمثل ما تتمتع به من علو المكانة وألقاب الشرف · ولا يوجد من يستطيع أن يطلع هذه الفئة على أن الاموال التى تجمعت لديهم وتكدست فى خزائنهم ليست حقا وعدلا ما دام كل الناس يرغبون ويرحبون بأن يرقوا الى هذه الطائفه يوما ما · واذا غضضنا الطرف عن اللذة السلبيه التى يجدها الملاك من التأجير والفوائد فان وسائل تحصيل الثروة وحشية الى الغاية القصوى · وليس من القواعد الثابتة أن يجيء تحصيل الثروة الفردية عن طريق المخترعات النافعة أو أى عمل آخر يزيد فى ثروة المجتمع بل تجيء أغلب الاحيان عن طريق المهارة فى الاحتيال وخديعه الآخرين · وليست هذه السيئة موقوفة على الاغنياء وحدهم بل ان أفرادا كثيرين يدفعهم الخوف من الحرمان الى أن يشغلوا جزءا كبيرا من وقتهم فى هذا النضال الاقتصادى · وتزعم بعض النظريات أن مثل هذا النضال يزيد مجموع الثروة العامه ،

ولكن لاسباب سأذكرها بعد قليل ـ اعتقد أن هذه النظرية خاطئة كل الخطأ ٠

ربما كان الظلم الاقتصادى أكثر الشرور وضوحا فى نظامنا الحالى ، ومن الوهم المطلق الاعتقاد أن من ورث ثروته يستحق من المجتمع أكثر ممن يكسب عيشه بيديه ٠ ولست أعنى بذلك أن العدل الاقتصادى يقتضى ان يكون لكل شخص دخل متساو فان بعض الاعمال يقتضى اداؤه دخلا أكبر مما يقتضيه عمل آخر وانما يستقر الظلم حين يزيد دخل الفرد عن حصته ، ذلك اذا لم تكن زيادة دخله نتيجة حاجه يقتضيها عمله ، أو جزاء خدمه معينه ٠ وهذا أمر واضح لا يحتاج الى شرح ٠ وقد ازداد الميل حديثا الى الاحتكار على هيئة ضمانات ، أو اتحادات أصحاب الاعمال ، مما ضاعف من قوة النظام الرأسمالى التى يهدد بها المجتمع ٠ وهذا الميل لا يمكن أن يمتنع من نفسه وانما بالعمل السديد على يد من لا يفيدون شيئا من النظام الرأسمالى ٠٠ ولسوء الحظ ليس الفرق واسعا ، والهوة عميقة ، كما تصور ذلك نظريات الاشتراكيين المتطرفة ، فالنقابات لها أساسات فى تأمينات كثيرة ٠ والهيئات الاجتماعيه المتعددة ليست فى الواقع ـ الا « رأسماليين كبار » وباحتفاظ الافراد بأجورهم يتراكم التوفير ٠٠ كل هذا يزيد من صعوبه تغيير النظام الاقتصادى ، وان كان لا يضعف الرغبه فى مثل هذا التغيير ٠

ومثل هذا النظام الذى اقترحته نظريات النقابات الفرنسية والذى يقول بوجوب الحكم الذاتى والادارة الذاتية لكل مهنة دون تدخل أى نفوذ مركزى ، مثل هذا النظام لن يفيد شيئا فى إقامة العدل الاقتصادى ٠ فبعض الحرف لها مقام أعظم أو ضرورة الزم من الحرف الاخرى ٠ فعمال الفحم والمواصلات مثلا يمكنهم أن يعادلوا الحياة القوميه بأكملها ، ومن ثم يمكنهم تهديد المصالح الاخرى ٠ ومن جانب آخر لا يستطيع المدرسون مثلا ادخال الرعب والفزع فى النفوس اذا هددوا بالاضراب عن التعليم لان مركزهم من المساومة ضعيف ٠ فالعداله لا يمكن أن ترجو لها الامن والاستقرار بنظام يعتمد على قوة غير مقيدة تستغل وفق أهواء بعض الجماعات ولمصلحتها ٠ وعلى ذلك فان اختفاء الدولة وفناءها الذى يسعى اليه

أصحاب النقابات ليس حلا يتناسب مع ما نبتغيه من العدالة الاقتصادية ·

وسيظل طغيان صاحب العمل قائما على سلب الرجال حرياتهم وفقدهم شخصياتهم ما دام له الحق فى الفصل وتخفيض الاجر · ويخيل الى بعض الناس أن هذا الحق ضرورى حتى يسير العمل بهمة ونشاط · ولكن كلما تزود الانسان من الحضارة ، وكلما توافر له نصيب من المدنية كبير ، اصبح التشجيع الذى يلهمه الرجاء أفضل من ذلك التشجيع الذى يلهمه الخاف · والتشجيع على العمل الجيد أفضل بكثير من التهديد بالعقاب على العمل الردىء · ومن الواجب الاحتفاظ لكل من يستطيع العمل بالمركز الاجتماعى سواء كان ذلك العمل الذى تخصص فيه مطلوبا فى هذه اللحظة أم غير مطلوب · فاذا لم يكن عمله مطلوبا فيجب تلقينه حرفه أخرى على حساب الميزانية العامة · فمثلا لماذا نترك سائق عربات الخيل يتضورجوعا لان سيارات الاجرة قد طغى انتاجها وانتشارها ؟ أنه لم يقترف فى ذلك اثما · والحقيقة التى جعلت عمله غير مرموق لا تعود اليه مطلقا ، وانما سببتها مسببات خارجية عن ارادته وادراكه · فبدلا من تركه يتضورجوعا يجب علينا تلقينه قيادة السيارات أو أية حرفة أخرى أكثر ملاءمة · ونظرا لهذه الحقائق المقررة التى تعلن أن كل تجديد صناعى يصبح سببا فى ضيق يحل بنوع آخر من الصناعات لارباب الاجور يوجد ميل شديد الى الرجعية الفنية فى رأى هذه الفئة من العمال ، ومقت شديد للتجديد وللوسائل الحديثة والتقدم الحضارى ، ولكن اذا كانت هذه التجديدات والابتكارات ذات غناء للمجتمع فيجب ألا تكون علة فى شقاء العمال القدماء ، وهم جزء كبير فى هذا المجتمع الذى نعيش فيه · وهذه الغريزة — غريزة المحافظة على القديم — تجعل كل تقدم فى الانتاج من أشق وابطأ الامور · ومن المؤلم حقا أن نضيف الى هذه الغريزة المرارة والحقد المسببين عن الاساءة الى فئة من الفئات على أثر تجديد ظالم ·

يقول أصحاب الاعمال : ان العمال لا يمكن أن ينتجوا شيئا ما لم يرهبوا شبح الفصل · وأنا اعتقد أن هذا ليس صحيحا الا بنسبة ضئيلة جدا فى الوقت الحاضر · من الممكن أن نجعل هذا النوع أكثر انتاجا بعد تدريب جيد ، أو بأن تعهد اليهم اعمال أكثر

ملاءمة لفطرتهم . والشخص الذى لا نرجو منه نفعا بعد تجربة كل العوامل المشجعه ، يمكننا أن ننظر اليه نظرة طبيه ، فهو جدير بالعلاج الطبى أكثر من استحقاقه للعقاب .. ويجب أن نضيف الى قائمه هذا الشخص اولئك الذين تحطمت صحتهم جثمانيا أو عقليا أو اخلاقيا تحت تأثيرعدم الاستقرار والقلق فيمعاشهم والاضطراب فى عملهم . ولعل التأمين المادى يجلب الى الكثيرين احتمال البرء الجثمانى والمعنوى .

ولعل أشد الاخطار التى تنشأ عن طغيان صاحب العمل هى قدرته على التدخل فى حياة الاشخاص خارج ساعات عملهم . فقد يفصل موظف أو عامل لان صاحب العمل ليس من دينه ولا من حزبه ، أو لانه يعتقد أن حياته الشخصية ليست حياة اخلاقية قويمه . وقد يفصل لانه يحاول اثارة الشعور بالاستقلالفيتفوس زملائه . وقد يخفق مثل هذا الشخص مرارا فى البحث عن عمل ، ولا ذنب له الا أنه أكثر ثقافة من الباقين ، ومن ثم أشد خطرا .. وهكذا . مثل هذه الحالات تحدث الآن وفى كل يوم . .ولا أرجو البرء من هذه الآفه على الايدى الاشتراكيه ، بل اخشى ازديادها اذ تكون الدوله هى صاحبة العمل الوحيد ، فلا يبقى ثمه ملجأ أوحمى من طغيانها كما يحدث الآن فى الخلافات التى تنشب من جراء اختلاف الآراء بين الرجال المتعارضين — فى هذه الحالة تستطيع الدولة أن تفرض أى نظام تريده على جميع الافراد بلا استثناء . ومن المؤكد أنها ستفعل ذلك. وكل استقلال روحى سيفنيويموت، وكل نظام اجتماعى جاف سيخلق مثل هذا الشر المستفحل .

فمن الضرورى اذن ايجاد التغيير والتبديل والتنوع — وعدم وجود الشكل الواحد أو النظام الآلى ، كما يجب أن تستطيع الاقليات الحياة ، وأن يكون لها الحق فى ابداء آرائها بكل حرية . فاذا لم تضمن ذلك فان غريزة الامن والدعة وحب البقاء ستتغلب جميعا على الافراد وتحيلهم الى آلات صماء لا يرجى منها أى تقدم أو تطور حيوى .

ولهذه الاسباب مجتمعة يجب الا يكون هناك رجل او امرأة عرضة للحرمان ما دامت هناك قدرة على العمل ، كما يجب الايكون

ثمة تساؤل أو تدخل فى الحياة الشخصية . وعلى هذه الاسس فقط يمكن بناء نظام اقتصادى على غير أساس من الطغيان والرعب.

ـ ٢ ـ

ان قدرة المصلح الاقتصادى محدودة بمقدار الانتاج الفنى للعمل ، وعندما كان ضروريا للجنس البشرى أن يعمل أكثر الرجاله ساعات طويلة بأجر يمسك الرمق ، لم يكن من المحتمل وجود الحضارة الارستقراطية ، فكان يضحى بالكثيرين لايجاد الفراغ الكافى للحياة العقلية فى سبيل مصلحة الاقلية . ولكن هذا العصر قد ولى مع تقدم الآلات ، ومن الممكن الآن ـ لو ان لنا نظاما اقتصاديا حكيما ـ أن يجد كل من يشتهى اشباع رغباته الفكرية وتغذية عقله ومداركه بالمعرفة وقتا كافيا لذلك ، فيستطيع العامل بساعات قليلة من النهار أن ينتج كل ما يحتاج اليه فى معاشه ، وذلك بالمجهود الجثمانى الآلى . واذا أراد البحث عن الكماليات ، فهذا ما يبتغيه المجتمع منه . ويجب السماح لكل من يريدون ذلك أن يعملوا فراغهم لاى اتجاه آخر يجتذب اهتمامهم . ولا شك أن الاكثرية التى تختار هذا الطريق ستقضى أوقاتها فى المتعة المطلقة كما يفعل معظم اغنيائنا فى الوقت الحاضر . ونستطيع القول ـ فى مثل هذا المجتمع ـ انهم عالة على حساب الآخرين . وستوجد حتما أقلية تكرس ساعات كسلها لفن أو علم أو لان اتجاه آخر قد ينتج عنه التقدم البشرى والشىء الوحيد الذى يمكن عمله هو تقديم الفرصة دون أى ندم للتبديد الناتج عن هؤلاء الذين لا يحسنون انتهاز الفرص .

وباستثناء حالات الكسل غير العادية والطمع الطائش ، فان معظم الناس ـ سيختارون العمل يوما كاملا ، فلهؤلاء الذين سيكونون الاغلبية العظمى يبقى العمل العادى أهم شىء فى حياتهم . ولذلك يجب أن تهيأ الفرصة لاظهار الشخصية والاعتماد على النفس فى مجال العمل اليومى . وهذه الاشياء أهم بكثير من الدخل عندما تصل الى نهايات صغرى معينة تحت ادارة الحكومة فى حالة العلاقة بين الحرفة وبقية المجتمع . ولا أعرف طريقة أخرى لتأمينهم غير هذه ، ومن الممكن ضمانهم باشتراكية المؤسسات او بالحكم الذاتى للصناعه .

واشتراكية المؤسسات ، كما صرح المستر أورانج
والعهد الجديد قد هيأ معارضة ضد الحركة السياسية والمصلحة الحركة الاقتصادية المباشرة لنقابات العمال ، وهم يتفقون فى هـذا الرأى مع القائلين بالنقابات ـ ومنها أخذوا ما هو جديد فى رأيهـم ولكننى لاأرى مسوغا لهذا الموقف فانه يخيل الى أن الحركة السياسية والحركة الاقتصاديه كلتاهما على جانب من الاهمية ، كل فى مكانها ووقتهما المعلومين . وانى اعتقد انه لا يصلح أن نستغل الآليةالتى يفرضها النظام الرأسمالى لاغراض اشتراكيه . ولكننا نحتاج الى حركة سياسية تحول آليه الدوله وفقا للتحول الذى نأمل أن نراه فى المجتمعات الاقتصادية وفى هذا البلد (١) يجب ألا يقوم أحـد هذين التجديدين بثورة مفاجئة بل يجب أن نتوقع حدوثها خطوة فخطوة اذا كان ذلك ممكنا ، ولكننى أشك فى امكان تقدم أحدهما بغير الآخر .

***

والنظام الاقتصادى الذى نرجو أن نراه فى أقرب وقت هـو ذلك الذى تكون فيه الدوله المتسلم الوحيد للاجر الاقتصادى على حين يحل محل الرأسمالية الخاصة أو الفردية الحكم الذاتى للهيئات التى تتكون من الذين يقومون بالعمل نفسه حقيقة ، ويجب أن نكل اختيار عدد ساعات العمل الى القائم بهذا العمل سواء أكان يعمل يوما كاملا بأجر كامل أو نصف يوم بنصف أجر باستثناء الحالات التى يكون فيها هذا الاختيار ضارا بمصلحة العمل ذاته ، وأجر العامل يجـب ألا ينقطـع اذا لم يعـد عمـله مطلوبا بل يجب أن يستمر ما دامت لديه القدرة على العمل والاستعداد له ، وما دام لم يقترف ذنبا يحرمه منه ، وان يتعلم مهنة أخرى جديدة على حسـاب الدولة العام اذا كان ذلك ضروريا ، وفى حالة العجز عن العمل ينظر اليه طبيا أو تعليميا ، وان لم يكن فى استطاعتنا التغلب على هذه الحالة بتغيير نوع العمل وجعله أكثر ملاءمة لميول العامل الفطرية . ويجب أن يتحد القائمون بأيه صناعة لتكوين وحدة ذاتية بحيث لا تكون عرضة لاى تدخل خارجى ، وعلى الدولة أن تحدد أسعار ما ينتجونه من سلع مع تركهم أحرارا فيما عدا ذلك . ويجب على الدولة عنـد

---

(١) يقصد انجلترا .

تحديدها للاسعار أن تراعى ، بقدر الامكان ، الفائدة التى تعود على أية صناعة على أثر التقدم أو التحسن الفنى فى الانتاج ، كما يجب أن تمنع الخسارة غير المستحقه والربح غير المستحق فى حالة التغيير الاقتصادى الخارجى الذى ليس لهذه المهن شأن فيه • وبهـذه الطريقة نشجع التقدم مع الحيطة من الحرمان الناشىء •

وعلى الرغم من أن المنشـآت الاقتصـادية ستظل كمـا هى ـ مضطرة الى ذلك ـ فسيكون هناك توزيع للقـوة بحيث ننتزع كل شعور بالاضطهاد الفردى الذى يعانيه أكثر العالم فى الوقت الحاضر •

ـ ٣ ـ

سيعترف بعض الناس أن هذا النظام وذلك الكلام كله مرغوب فيه ، ولكنهم سيقولون انه عسير التحقيق ، وانه من ثم يجب أن نركز اهتمامنا فى المسائل الموجودة أمامنا الآن • وأننى أعتقد أنه يجب التسليم لكل هيئة سياسية بأغراض قريبة وأهداف واصلاحات نرجو تحقيقها فى الموسم القادم أو الدورة القادمة مثلا ، كما لها ان تنشد هدفا آخر بعيدا،وقد عانت الاشتراكية الماركسية ـ كما حدث فى ألمانيا ـ منهذه المسأله ما عانته: فعلى الرغم من قوة الدولة عددا وعدة ، فقد كانت ضعيفه سياسيا ، لانها لم تكن لها أغراض قريبة فى حين كانت تترقب الثورة • وأخيرا عندما ملك زمام الاشتراكية رجالات يرمون الى سياسه أقل خيالا تغيرت الحالة واتجهت اتجاها باطلا وظهرت السياسه المتطرفه كالامبراطوريات الاستعمارية « الامبريالزم » والفاشيه والدكتاتورية بدلا من الاصلاحات القومية التى كانت وان لم تكن كافية قد خطت خطوات الى السبيل القويم •

وقد حدث مثل هـذا التشويه تماما فى سياسه النقابات الفرنسيه قبل نشوب الحرب العظمى الاولى (سنة ١٩١٤) فقـد كان كل شىء معدا ينتظر الضربة الحاسمة ، فبعـد عدة تنظيمات ونداءات ستضرب هيئة العمال كلها عن العمـل ، وعندئذ سيعلن أصحاب العمل والملاك هزيمتهم ، وسيتفقون فيما بينهم على التنازل عن امتيازاتهم وفقا لشروط العمال بدلا من الحرمان كله • وهـذا فصل درامى لذيذ : ولكن حب المأساة عدو للفكر الواقعى ـ فلا يمكن تمرين الافراد بين يوم وليلة ـ الا فى حالات نادرة ـ على القيـام

بعمل يختلف عما ألفوه طول حياتهم . واذا نجح مثل هذا الاضراب العام فان المنتصرين على الـــرغم من فوضاهم سيجـــدون أنفسهم مضطرين الى تكوين ادارة ، وانشـــاء بوليس لمنع السلب والنهب مثـلا ، والى تشكيل حكومة تصـــدر أوامرها الى جماعات الثوار المختلفه . والآن نرى أصحاب الحركة النقابية الفرنسية يعارضون بمبادئهم كل حركةسياسيه ، وهم يعتقدونأنهم يبتعدون عن تحقيق غرضهم الاساسى لو أنهم رجعوا الى السياسة فى أى شأن من شئونهم وسينقصهم تبعا لذلك المران الكافى بالنسبة لبعدهم عن السياسة بعدا تاما . ولهذه الاسباب مجتمعة فان من المعقول أن القوة الفعلية ، بعد هذه الثورة التى قامت على أكتافهم ستقع فى أيدى رجال ليسوا فى الواقع من أصحاب الحركة النقابيه .

وهناك اعتراض آخـر على مثل هذا البرنامج يتحقق فجأة فى ميعاد معين بعد ثورة أو اضطراب ، وهو أن الحماسة ستأخذ فى التحليق عندما لا يكون هناك فى الوقت نفســه أعمال تخفف عبء الانتظار الثقيل .

والحركة الوحيدة التى تنجح بمثل هذه الوسائل هى الحركة التى يكون فيها الشعور السائد والبرنامج بسيطين جدا ، كما يحدث فى انفجار الامم المكبوت شعورها . ولكن الخط البيانى بين الرأسمالى والعامل المأجـور ليس حـادا كالخط بين التركى والارمنى أو بين الانجليزى والهندى ؟ وهؤلاء الذين نادوا بالثورة الاجتماعيه كانوا مخطئين فى وسائلهم لتحقيق أغراضهم ، وذلك لانهم لم يتحققوا من عدد السكان الذين يميلون بنصف مشاعرهم الى الرأسمالية وبنصفها الآخر الى العمال . هذه الفئة تحفر هوة عميقة فى سياسة الثورة المفاجئة .

ولهذه الاسباب ، يجب على المصلحين الذين يهدفون الى اعادة البناء الاقتصادى الذى لا يمكن أن يتحقق غدا أن يقتربوا من هدفهم خطوات ، وعبر مقاييس مفيدة فى ذاتهـا ، وان لم تقدهم مباشرة الى الغاية المنشودة .

كما يجب أن نوجه نشاطنا الى ما يمكن تحقيقه الآن ثم أن نأمل فى اصلاحات ممكنة فى المستقبل القريب ، لا الى أمل خادع

فى فردوس بعيد • وعلى الرغم من اعتقادى أن كل هـذا صحيح فلست بأقل اعتقادا مع ذلك من أن الاصلاح الحق والبناء الصحيح يتطلبان رؤية بعيدة ، وتكهنا عبر المستقبل القريب ،وفهما لما يمكن ان يفعله البشر بالحياة الانسانية اذا أرادوا واختاروا • فبغير هذا الامل الواسع والرجاء العريض لن يملك الرجال القدرة والطاقة والحماسه اللازمة للتغلب على جميع العقبات وعلى العناد والالحاح اذا لم تقابل آراءهم فى اللحظة التى هم فيها بالاستحسان • وعلى كل من يرغب جادا صادقا فى الاصلاح أن يواجه السخريه أولا ، والاضطهاد ثانيا ، والاغراء ومحاولات الافساد الخبيثة ثالثا • ونحن نعلم بالتجربه المؤلمة أن قليلين جابهوا هـذه العقبات الثلاث ـ وصمدوا لها غير عابئين وخرجوا دون أن ينالهم منـال • والعقبة الاخيرة خاصة وعسيرة مستحيلة حقا ، حتى ولو تكشفت للمصلح جميع ممالك العالم الا بالنسبه لهؤلاء الذين جعلوا أهدافهم المباشرة سريعة القربى اليهم بالنظر والفكر الصائبين •

ان النظم الاقتصاديه تهتم أساسا بالانتاج وتوزيع الخيرات الماديه ونظامنا الحالى مسرف من جانب الانتاج ، غير عادل من جانب التوزيع • وانه ليبعث على حياة كلهـا عبودية لاغلبيـة المجتمع ، ويمنح الاقليه من القوة والسيطرة فوق رقاب العباد مالا يحق لاحد من البشر • ان المجتمع الصالح هو المجتمع الذى يكون فيه الانتاج كافيا ومقصـورا على الحاجات الضروريه للمعيشـة •• ووسـيلة للجانب الاسمى من الحياة • اذا استثنينا من يجدون متاعا فى انتاج الضروريات ، وليس من الضرورى أبـدا أن تسـيطر الحـاجات الاقتصاديه على الانسـان كما تسيطر عليـه الآن • هذا التفكير ضرورى فقط بسبب عدم المساواة فى الثروة من جهة ، وعدم امكان الحصول على الاشياء ذات القيمة الحقيقيه من جهة أخرى ، كالتعليم مثلا ، فمن العسير التمتع به الا للاغنياء فقط ، ولا يمكن الدفاع عن الرأسمالية وملكيات الاراضى بأنهـا وسيله اقتصادية لامداد المجتمع بما يحتـاج اليه ، ولكن اعتراضـنا الذى يوجه الى هـذه الوسائل هو أنهـا تعوق حياة الرجال والنسـاء وتغرس الغريزة التملـكية القاسية فى نفوسهم ، وتقودهم الى شـغل جزء كبير من عقولهم بالتفكير المادى فتضع بذلك عقبه ضخمة فى سبيل الحضارة والنشاط الابتداعى •

ويجب الا يكون الاقتراب من نظام خال من هذه الشرور جميعا فجائيا ، بل علينا ان نتقدم خطوة ، فخطوة ، ودرجة فدرجة نحو الحريةالاقتصادية وادارة الصناعه الذاتية وليسهناك فيالواقع أيه صعوبه خارجيه في تحقيق هذه المجتمعات الفاضله وظهورها الى الوجود ، فلو أن العمال المنظمين رغبوا في ايجادها لما استطاع شيء أن يعترض سبيلهم ، وليست الصعوبة القائمة الا صعوبة بث الآمل فى النفوس ، وتزويدها بالخيال الكافى لترى الشرور التى تعانى منها والآلام التى تقاسيها ، وأن تعلم أن كل هذا ليس قدرا محتوما عليها ، ولا أن عللها لا يمكن شفاؤها أبدا • وهذه صعوبة يمكن التغلب عليها بالوقت والمجهود ، ولا يمكن التغلب عيها اذا ظل زعماء العمال وليس لهم نظر مترام ورؤية بعيدة وآمال عريضة خلف اطار النظام الحالى الزائف •

وقد تكون الحركة الثورية لا ضرورة لها ، وآن كانت الثورة الفكرية ضرورية جدا ، ومن الفكر نستطيع أن نقطف ثمار الآمال حلوة شهية •



الفصل الثالث

ـ ١ ـ

عثرات الاشتراكية

كانت الاشتراكيه اول أمرها حركة ثورة ترمى الى تحرير طبقه المأجورين ، واقامة العدل والحرية • وكان على التحول من الرأسماليه للنظام الجديد ان يكون فجائيا عنيفا ، فالرأسماليون يطردون وتنزع أملاكهم دون تعويض ، ودون أن تحل عندئذ محل هذه القوة المندثرة قوة ونفوذ آخران •

وبمرور الزمن تغير روح الاشتراكية عما كان عليه • ففى فرنسا أصبح الاشتراكيون أعضاء فى الحكومة ، وحلوا وكونوا أغلبيات برلمانية • وفى المانيا نمت الديمقراطية الاجتماعية وقويت حتى لم يعد فى الوسع صد اندفاعها فى محو بعض المقاييس من حيث علاقتها بالحكومه ، وفى انجلترا عرف الفابيان مزايا الاصلاح دون اندلاع الثورات ، والمساومة المغرية مع المعارضين الحاقدين •

ولطريقه الانتقال التدريجى مزايا كثيرة اذا قيست بأسلوب الثورة ، وأنا لا أرغب مطلقا أن أنصح بالثورة ، ولكن للاصلاح التدريجى أخطار معينة تظهر للنظر المتمعن ، فستظل الملكيه وادارة العمل فى أيد خاصة ، وكذلك تشجيع التدخل التشريعى لفائدة الفئات المختلفة عن الطبقات المأجورة • وأنا اعتقد أنه على جانب من الشك عظيم أن تفعل هذه الحدود شيئا على الاطلاق لبلوغ المثل التى الهمت الاشتراكية الاولى والتى ما زالت تلهم الاغلبيه العظمى من القوم يدعون الى مذهب من مذاهب الاشتركيه •

ولنضرب مثلا صورنا مثل سكك حديد الحكومة ، وهذا المثل ينطبق تمام الانطباق على النظم الاشتراكية ، وهو سار فى بلاد

كثيرة ، كما أنه من الخطوات التى يجب قطعها فى الاتجاه نحو اكمال تجمع الثروة • ومع ذلك فليس ثمة ما يجعلنى أعتقد أننا بهـذه الخطوة نحقق أى تقدم نحو الديموقراطية بمعناها الاجتماعى أو نحو الحرية أو العدالة الاقتصادية ، هـذا اذا ما تم وضع يد الدوله على السكك الحديديه بعد تعويض الحكومه للمساهمين تعويضا كاملا •

فالعداله الاجتماعية تتطلب التخفيف ان لم يكن الالغاء التـام لنسبه الدخل القومى الذى يذهب الى المؤجرين وأصحاب الاملاك ، ولكن عندما يستبدل أصحاب اسهم السكك الحديدية أسهمهم بأموال حكوميه فانا نكون بذلك قد منحناهم فوائد دخل دائم يعادل تماما ما كانوا ينتظرونه من حصـة أسهمهم • فان لم نكن نتوقع زيادة فجائية أوربحا هائلا من وراء السكك الحديدية فان كل هذه الاجراءات لن تجدى شيئا مطلقا فى تغيير توزيع الثروة وفى وسعنا الافادة من هذا التغيير فى الحالة الوحيدة التى يحرم أصحاب الاموال الحقيقيه أموالهم اذا دفعنا لهم فوائد أقل من فوائد السوق ، أو اذا هيأنا لهم تعويضا يعينهم على العيش بطريقة عادية جدا مدى حياتهم • أما اذا منحت لهم القيمه كلها فالعدالة الاقتصادية لن تتقدم بذلك خطوة الى الامام •

وكما أن العدل لم يرد الى نصـابه ، فكذلك لم تتقـدم الحرية فالمستخدمون فى السكك الحديديه لم يكن لهم صوت أكثر من ذى قبل فى ادارتها ، أو فى تقدير الاجور ، أو فى أحوال العمل المختلفة ولم يعد أمامهم الا النضـال مع الحكومة مباشرة • وبالخبرة يمكننا أن نقول ان المصالح الحكومية لا تهتم اطلاقا بمصالح العمال فاذا أضرب العمال فانهم يضربون ضد القوة المنظمة للدولة كلها • وقد يفوزون اذا وقف الرأى العام الى جانبهم يشد من ازرهم • ولكن بالنظر الى نفوذ الدوله الذى تستطيع أن تستغله للتاثير على النشر فمن المعقول أن يصبح هذا الرأى معاديا للعمال ، وخاصة اذا كانت القوة فى يد حكومه تقدمية باللفظ فقط •

ولن يكون ثمـة احتمـال للتنـوع بين سـياسه الخطـوط الحديدية المختلفة، فقد تمتع رجال السكك الحديدية فى انجلترا بمزايا لسـنين عديدة نظـرا لحقهم نسـبيا فى الخـط الشـمالى الشرقى الذى استطاعوا استغلاله نظير اتفـاق على اعطاء حق مماثل له فى

مكان آخر • مثل هذه الاحتمالات لا وجود لها نظرا للتشابه المميت فى ادارة الدوله • كما أنه ليس ثمة تقدم نحو الديمقراطية فالادارة المصلحية ستكون فى أيدى الموظفين وهؤلاء ستصرفهم ظروفهم الخاصة ومصالحهم الشخصيه عن التفكير فى العمال • ولانهم ألفوا القوة والنفوذ سينشرون روحا تحكمية « أتوقراطية » عنيفة • والجهاز الديمقراطى الذى يسير هؤلاء الموظفين اسميا معقد متعال ولا يمكن أن يعمل الا لاصدار الاوامر العليا التى تهم الدوله كلها • وان التعليم العالى للموظفين والقائمين بالحكومة مع ما لمراكزهم من مزايا سيمدهم بالقدرة على تضليل الجمهور وابعاد التعاطف العام حتى عن أهم المسائل •

ولا أستطيع أن أنكر أن هذه العلل موجودة كلها الآن • ولكنى أستطيع أن أقول انه لا يمكن علاجها بهذه الوسائل كتاميم السكك الحديديه ما دامت البيئة السياسية والاقتصادية الحالية قائمة فلا بد لكل تقدم حيوى حقيقى من رقى أسمى وتجديد أعظم عما ألفته عقول الافراد •

– ٢ –

وليست الدولة الاشتراكية فى الامه التى لها مظهر الديمقراطية السياسى بالنظام الديمقراطى الحق ، ويمكن توضيح الوسيلة التى نحقق بها تكوين الديمقرطية الصحيحه بمثل من العالم السياسى • فكل ديمقراطى يعتقد أن للارلنديين الحق كل الحق فى الاستقلال الذاتى فى كل مسألة ايرلندية ، كما أنه ليس لهم حق الشكوى لانهم يشتركون فى برلمان المملكة المتحدة • ومن مبادىء الديمقراطية كذلك لكل هيئة أو جماعه تتحد فى رغبات واحدة تقف بهم بعيدا عن بقية المجموع الحرية بالنسبة لمسائلها الداخلية وحق تقرير مصيرها ومصلحتها • وما هو حق بالنسبة للجماعات المحلية والقوميه ينطبق أيضا على الجماعات الاقتصادية كأصحاب المناجم ورجال السكك الحديدية ، وليس الجهاد الوطنى للانتخاب العام كافيا لضمان الحرية التى يجب أن تكون لمثل هذه الهيئات •

وقوة الموظفين خطر داهم يزداد وينمو فى الدوله الحديثة وقد نشأ هذا الخطر من أن أغلبية الناخبين الذين يكونون الرأى العام

المباشر الذى يؤثر ويسيطر على هؤلاء الموظفين ليس لهذه الاغلبيه أى اهتمام مباشر بالمسائل التى تثار ، وعلى ذلك فليس من المحتمل أن يتدخلوا ضد أى موظف يخادع الاقلية المهتمه بالامر والموظف موضوع مباشر لسلطة الرأى العام ولكنه ليس موضوعا أو متأثرا بالفئه التي تعانى من أعماله ، اذن فاما الا يدرى الرأى العام شيئا عن المسألة المثارة واما أن يدرى درايه ارتجالية سريعة قائمة على معلومات ناقصه ينبع مصدرها من ناحية الموظفين أكثر مما ينبع من جهة الفئة المتأثرة بالمسألة • ومن المحتمل أن توجد ، عندما تثار المسائل السياسية الهامة معرفه حاضرة ، ولكن ليس من المحتمل وجود هذه المعرفه فى المسائل الاقل أهمية •

وقد يقال أن قوة الموظفين ونفوذهم أقل خطرا على كل حال من قوة الرأسماليين ونفوذهم لان الموظفين لا تحركهم أية مصلحة اقتصادية تتعارض ومصلحة أصحاب الاجور ولكن هذا القول يبعدنا عن أبسط النظريات السياسية القائمه على الطبيعه البشرية ، نظرية كان يعتنقها السياسى الاقتصادى القديم على الرغم مما فيها من الخطأ ، فالاهتمام الاقتصادى ليس هو الدافع السياسى الاهم ، والموظفون ذوو المرتبات التى لا تتأثر بآرائهم فى بعض المسائل ، قد تكون آراؤهم تابعة لمصلحة المجموع لو كانوا يتمتعون بحصانة خلقية وضمير حى • ولكن غالبا ما تكون هذه الآراء خلال عقيدة تحيز ثابتة كثيراً ما تقودهم الى الطريق الخاطىء • ومن المهم أن نفهم هذا التحيز قبل أن نضع مصائرنا وثقتنا فى أيدى المصالح الحكومية •

وأول ما نلاحظه فى المجتمعات الكبيرة والدول العظيمه أن الموظفين والمشرعين أكثر ترفعا فى العادة من أولئك الذين يحكمونهم ، كما أنهم ليسوا على اتصال وثيق بهم أو على معرفة تامة بكل ظروفهم وخبايا حياتهم التى تتطلب التشريع لها والحكم فيها ، فهم على جهل تام بالكثير من الشئون على الرغم من اجتهادهم واطلاعهم على الاحصائيات «والكتب الزرقاء» وهم يحفظون شيئا واحدا ، ويجيدونه اجادة تامه ، وهو « روتين » العمل المصلحى وقوانين الادارة العامة • والنتيجة التى نستطيع أن نصل اليها من هذا كله هى أنهم يرغبون رغبة أكيدة فى ضمان نظام آلى عام • ولقد سمعت مرة

وزيرا فرنسيا للمعـــارف يقول وهو ينظر فى ساعته « فى هذه اللحظة يتعلم جميع الاطفال من سن كذا الى سن كذا كيت وكيت من الدروس » هذا هو مثال الادارى . هذا المثال مهلك تماما للنمو الحر المستقل والخبرة الذاتية ، وللتجديد والابتكار .

وليس الكسل من العواطف المعروفة فى مراجـــع النظريات السياسية لأنها أرفع من أن تعتنى بمثل هذا الموضـــوع ، ولكننـا نعلم جميعا أن الكسل من العواطف الهامة فى تشكيل حياة الجميع ما عدا أقلية ممتازة ولسوء الحظ فان الكســل فى هذه الحالات يتغلب عليه الموظفون النشطون بحب القوة والسيطرة وبانشاء نظام يرتاح له الموظفون الكسالى . فالموظف النشيط يكره كل شيء لا ينطوى تحت ادارته ونفوذه والقســم الذى يعمل فيه يجب أن يكون أول تجربة لهذا النشاط وهذه القوى ، وعندئذ يرغب فى تغيير كل ما هو موجود بشكل ما ، كيما يشبع شهوته الى القـــوة والاحساس بها على أقوى درجة ممكنة . واذا كان من القـلائل الذين لهم ضـمائر فسيضع نظاما جافا للعمل يرى أنه أسمى نظام بلغ درجات الكمال وسيفرضه فرضا دكتاتوريا على قسمه دون نظر الى ما يقتله فى سبيل التماثل من النماء المأمول .. والنتيجة بعد ذلك ستكون هذا الغباء المبيد الذى يخيم على مدينة جديدة مستطيلة الشكل اذا قارناها بالجمال والثراء الذى تمتاز به مدينة قديمة عاشت ونمت فى حياة منفصلة وحضارات مختلفة على تطاول العصور ، وما ينمو دائما أكثر حياة مما يخط بالقلم ولكن الادارى النشـيط سيفضل دائما ما يخطه على الفوضى الظاهرية للنمو الخفى .

وكلما ازدادت القوة تمكن حبها وتأصل ، وهذا هو أخطر شعور . لان البرهان الاكيد الوحيد على كل قوة هو استطاعتها منع الآخرين من فعل ما يشتهونه . والنظرية الاساســية فى الديمقراطية هى توزيع القوة فى أيدى الناس جميعا حتى تصبح الثروة كلها هى التى يستطيع جمعها شخص يملك قـــوة كبيرة متلافية الوقوع . ولكن ليس لتوزيع القوة فى الديموقراطية تأثير الا عندما يهتم الناخبون بالمسالة المطروحـــة للبحث . واذا كانت

المسألة لا تخصهم فلن يحاولوا السيطرة على الادارة وعندئذ ستكون القوة الفعلية كلها فى قبضة الموظفين .

ولهذه الاسباب ، فان غايات الديمقراطية الحقيقية لا يمكن تحقيقها فى دولة اشتراكية او فى اى نظام آخر يضع قوة كبيرة فى أيدي رجال ليسوا عرضة لاية سلطة عامة شعبية عداالسلطة الموكولة الى البرلمان ، وبنظرة فاحصة فى حركات الافرادالسياسية نجد أن غريزة حب القوة أقوى بكثير من الغرائز الاخرى الاقتصادية الذاتية عند من يتمتعون بتأثير سياسى كاف ، فحب القوة يدفع المليونير العظيم الذى يملك من المال أكثر مما يستطيع انفاقه الى الاستمرار فى جمع الثروة كيما يدير أكثر فأكثر من مالية العالم (١)

وحب القوة هو العامل المسيطر على كثيرين من السياسيين ، وهو ايضا العلة الرئيسية فى قيام الحروب ، ولهذا السبب فان كل نظام اقتصادى يهاجم الدوافع الاقتصادية دون أن يعنى بمسألة تركيز القوة ، ليس من المحتمل أن يخلق أو يؤثر فى أى أصلاح فى العالم . وهو كذلك من الاسباب الرئيسية التى تجعلنا ننظر الى الدولة الاشتراكية بعين الشك .

- ٣ -

اما مشكلة توزيع القوة فأكثر تعقيدا من مشكلة توزيع الثروة وقد ركزت الآلية الحكومية كل اهتمامها للقوة العليا . وتجاهلت القوة المنفذة السريعة ، ولم تفعل شيئا لصبغ الادارة بالنظام الديمقراطى ، فموظفوا الحكومة نظرا لما يصيبهم من دخل ، واطمئنانهم الى مركزهم الاجتماعى ، أكثر تحيزا الى جانب الاغنياء الذين كانوا يزاملونهم ابان الدراسة ، وسواء أكانوا فى جانب الاغنياء أم لم يكونوا فهم ليسوا ، للاسباب التى شرحناها ، مدعاة للتقدم بحال من الاحوال . وما ينطبق على موظفى الحكومة يمكن أن ينطبق أيضا على أعضاء البرلمان ، مع هذا الفارق الوحيد وهو أن هؤلاء عليهم تزكية أنفسهم للناخبين ، وهذا

---

(١) راجع كتاب « ج ا هوبسن فى « تطور الرأسمالية الحديثة »

على كل حال يضيف النفاق الى النعوت الاخرى التى تتميز بها الطبقة الحاكمة . واينا وقف فى ردهات مجلس العموم مراقبا للاعضاء المغادرين ؛ بعين متعجبة وابتسامة ماكرة عندما يرى الناخب يأخذ ذراعه ، ويهمس فى أذنه « صديقى العزيز » ثم يقاد الى الشرفات الداخلية .. أينا لاحظ ذلك وأدرك هذه الحيل التى يصبح بها النـــواب مشرعين ، ويظلون مشرعين ، فقلما يخطىء احساسه بأن الديمقراطية كما توجد الآن ليست اداة كاملة كمالا مطلقا .

ومن المؤلم أن نقول : ان الناخب العادى فى انجلترا مغمض العينين عن مثل هذا الخداع . أما الرجل الذى لا يهتم بالحالة السـياسية ولا بالجو السـياسى فمن السهل جدا بعد ذلك أن يرتشى أو يتملق اليه سواء سرا أو جهرا . ومن يرغب فى ضـمان الاصلاح يفضل رجلا ثرثارا طموحا على رجل ينشد الاصـــلاح العام ولكنه لم يوهب لسانا ذربا . فسيبيع نفوذه هو الآخـــر لمصلحة الحكومة سواء جهارا أو بالطرق الحكيمة الخفية .

هذا هو جانب من الديمقراطية العـاملة الموجـودة فى المجتمعات التى تمثل تمثيلا سياسيا ، ومع ذلك يجب أن نبحث عن دواء لهذه الحالة اذا كانت الديمقراطية لا تشتهى أن تبقى كما هى .. مهزلة !!

ومن منابع الشر فى الديمقراطيات الحديثة ، أن أغلبـــية الناخبين ليس لهم اهتمام مباشر أو مصلحة حيـــوية فى معظـم الاستجوابات التى تثار مثل : « هل يسمح لاطفال ويلز باستعمال اللغة الولزية فى مدارسهم ؟ » . و « هل يضطر المتشردون الى ترك حياة التشرد على حساب هيئـــات التعليم ؟ » « هل يستطيع رجال المناجم أن يعملوا ثمانى ساعات فى اليوم الواحد ؟ » هـــذه المسائل مشوقة لجزء معين من المجتمع ولكنها على جانب صغير جدا من الاهمية للاغلبية الباقية . واذا كانت الاغلبية العددية هى التى تقرر مثل هذه المسائل فســتكون النتيجة أن الرغبة القوية التى للأقلية سيقررها عدم اهتمام الباقين أدنى اهتمـــام . فاذا كانت هذه الأقلية مركزة تركيزا جغرافيـــا بحيث تستطيع تقديم عدد معين من الناخبين كأهالى ويلز فمن المعقول أن تشق

طريقا الى الوجـود • ولكن اذا كانت هذه الأقلية وأصـحاب المناجم مبعثرة وضعيفة سياسيا « كالغجر » فليس لها الا حظ ضئيل بجانب الاغلبية . وحتى اذا كانت مركزة جغرافيا كايرلندا فقد تفشل فى تحقيق رغباتها لانها قد تثير بعض العداء أو غريزة السيطرة فى الاغلبية . ومثل هذه الحالة تتنافى مع كل المبادىء الديمقراطية ، فطغيان الاغلبية من أشد المسائل خطورة . ومن الخطأ افتراض أنها حكيمة بالضرورة فنحن نجد صدد كل مسألة جديدة أن الاغلبية تخطىء فى بادىء الامر . وفى المسائل التى يجب أن تنظر اليها الدولة جميعا كوحدة مثـل التعـاريف الجمركية ، يصبح قرار الاغلبية خير ما ينصح به فى هذهالحالة .

ولكن هناك مسـائل كثيرة ليست فى حاجة الى تقـرير رسمى ، والدين واحد من هذه المسائل ، والتعليم كذلك يجب أن يكون احداها — اذا قررنا حد أدنى له . ومن الواضح أن الخدمة العسكرية يجب أن تكون واحـدة منـها . ويجب أن نسمح بالاتجاهات المتعارضة للهيئات المختلفة ما دامت خالية من الفوضى • والتاريخ شاهد لنا بأن موقف الأغلبيـة عند ظهور شىء حيوى جديد خطأ فى الغالب ، لان الاغلبيةمكبلةبالعادةوالتقاليد . ولا يأتى التقـدم الا بتأثير الأقليـة التدريجى فى تغيير الرأى المجمع عليه والعادة المتبعة . وفى وقت ليس بالبعيد ، كان من أشد الاشياء نكرا أن يعتقد الانسـان عـدم وجوب احراق الساحرات وهن أحياء ولو ظل هؤلاء الذين يرون هذا الرأى مضطهدين لظللنا نعيش الى الآن فى جهالات القرون الوسطى . ولهذه الاسباب يهمنا جدا أن تتخلى الاغلبية عن فرض ارادتها عند نظرها فى المسائل التى لا تحتاج الى رسمية ما .

— ٤ —

وشفاء هذه العلل والمخاطر التى ذكرناها انما يتم بانتشار الحكومة اللامركزية أو نظام المقاطعات ، وحيثما وجد شعور قومـى كما فى ويلز وايرلندا وجب أن يسمح له بتقرير أموره المحلية — بدون أى تدخل خارجى فى المجال الذي يوجد فيه مثل هـذا الشعور ، ولكن هناك من المسائل العـامة ما يجب تركه لادارة

الهيئات التجارية - لا للسلطات المحلية أو للهيئات التى تجمع صفوة من الآراء المتضاربة . والافراد فى الشرق موضوع للقوانين المختلفة باختلاف أديانهم ، وشيء من هذا القبيل ضرورى اذا وجدت مثل هذه القوميات .

وهناك مسائل ذات أساس جغرافى - كالماء ، والغاز ، والطرق ، والجمارك والجيوش ، والاساطيل ، وهذه يجب تنظيمها على يد السلطة التى تمثل المنطقة . أما كيف تحدد هذه السلطات فذلك يعتمد على الطبوغرافية ، وطبيعة الشعور ، وطبيعة المسألة المطروحة للبحث . فالغاز والماء يتطلبان سلطة ضئيلة ، والطرق تتطلب سلطة أقوى . فى حين تكون سلطة الجيش أقوى السلطات ما دام ليس ثمة سلطة أقوى تمنع الحرب .

ولكن الرباط الحقيقى فى معظم المسائل الاقتصادية - وفى أكثر المسائل التى تتطلب آراء شخصية - ليس جغرافيا بحال من الاحوال فيجب الا تكون الادارة الداخلية للسكك الحديدية فى أيد محلية للاسباب التى ذكرناها . كما يجب الا تكون فى أيدى جماعة من الرأسماليين الذين لا تقع عليهم أية مسئولية .

والنظام الديمقراطى الحقيقى الوحيد هو الذى يعهد بادارة السكك الحديدية الى الافراد الذين يعملون بها ، وهؤلاء ينتخبون المدير العام ويقررون بأنفسهم المسائل الخاصة بتخفيض الاجور ونظام العمل ، ومواعيد قيام القطارات وغير ذلك .. وبالاختصار تعهد الى هيئة لا تعد مسئولة الا أمام هؤلاء العاملين فى السكك الحديدية .

وما يقال عن السكك الحديدية يقال عن المسائل التجارية العظمى كالتعدين والحديد والصلب والقطن وغير ذلك . والنقابات البريطانية - على ما يخيل الى - قد ضلت وأخطأت فى نظرها الى الرأسمالية والعمال كنظام دائم لتوزيع القوة وهذا الرأى ساذج وبسيط . أما المثال الذى أرغب فى تطبيقه فهو نظام الديمقراطية والحكومة الذاتية فى المجال الاقتصادى كما يتحقق ذلك فى العالم السياسى ، وانتزاع القوة الموجودة فى أيدى الرأسماليين ، فالرجل الذى يعمل فى السكك الحديدية يجب

أن يكون له صوت فى حكومة السكك الحديدية ، تماما كما أن للرجل الذى يشتغل بالدولة حق التصويت فى ادارةدولته : أعنى الوزير . وتركيز العمل الادارى فى أيدى أصحاب الاعمال شر مستطيل ، وهم يسطون على نصيب العمال المشروع فى الاهتمام بمسائل حرفهم الكبرى . وقد كان أصحاب نظرية النقابات الفرنسية ، أول فئة جاهرت بحرية التجارة ، كحل أفضل من الدولة الاشتراكية ، ولكن كان من رأيهم أيضا أن تكون هذه المهن والحرف مستقلة استقلالا تاما فتصبح وكأنها الميول المتسلطة الآن .

ومثل هذا النظام لا يدعم بأكثر ما يدعم به العلاقات الدولية . ففى اية مسألة من المسائل التى تختص بهيئة ما من الافراد يمكننا أن نميز فى وضوح بين ما نسميه السياسة الداخلية وبين ما نسميه السياسة الخارجية ، وكل هيئة من الهيئات مقتنعة بوجوب الاستقلال الذاتى قبل كل شىء بالنسبة للسياسة الداخلية ، ولكنها لا توجب ذلك فيما يتعلق بالعالم الخارجى عنها . فاذا قامت جماعتان تملك كل منهما الحرية المطلقة فى علاقتهما بعضهما مع بعض ، فلا يمكن الا أن نترقب تصادم القوى آجلا أو عاجلا . اذن فالعلاقات بين الهيئات المختلفة يجب أن تحددها هيئة محايدة عنهما . وهنا لا بد من وجود الدولة لتتزن العلاقات بين المهن المختلفة . فيجب أن يترك العمال أحرارا من حيث ساعات العمل ومن حيث توزيع الاجور ، وفى كل المسائل التى تخصهم داخليا ، ولكن يجب عدم تركهم أحرارا فى تحديد أسعار ما ينتجونه ما دام السعر مسألة تختص بعلاقاتهم مع بقية أفراد المجتمع . واذا غضضنا الطرف عن الحرية فيما يختص بالسعر ، فليس هناك ما يمنع من نشوب حرب تجارية فى أية لحظة ، وتصبح للاعمال الضرورية للهيئة الاجتماعية اليد الطولى ، والامتياز الدائم . وليست القوة مرغوبة فى العالم الاقتصادى كما هى مرغوبة فى المسائل الدولية . ولكى نضمن الدرجة العظمى من الحرية مع الدرجة الدنيا من القوة ، يجب العمل بهذا المبدأ ــ « الاستقلال الذاتى لكل هيئة سياسية هامة وسلطة محايدة لتقرير المسائل التى تختص بالعلاقات بين هذه الهيئات بعضها مع بعض » . وهذه الهيئة المحايدة يجب أن

تستقر على دعائم من الديمقراطية ، كما يجب ان تمثل سلطة اوسع من الهيئات المختصة . وفى المسائل الدولية يجب أن تكون هذه السلطة الكافية واحدة تمثل جميع الامم المتحضرة . ولكى تكف من تطاول قوة هذه السلطات فمن المرغوب فيه ومن الضرورى أن يكون لهذه الجماعات المختلفة التى تحكم نفسها حكما ذاتيا غيرة على حرياتها وأن تكون على استعداد تام لمقاومة اى انتقاص من استقلالها بالوسائل السياسية .

أما الدولة الاشتراكية فلا تحتمل مثل هذه الهيئات ؛ فلكل منها موظفون معينون من قبل الدولة . وهى تضع المسائل الداخلية لجماعة ما فى قبضة رجال لا يهتمون الاهتمام الكافى ولا يحاسبون على المسئولية التى يحملونها أمام هذه الجماعة ، بل ولا يدركون ما تحتاج اليه وما يصلح لها .

وهذا يفتح الباب على مصراعيه للطغيان وقتل الحرية الفردية هذه الاخطار يمكن تلافيها بنظام يسمح لجماعة من الرجال الذين اتحدوا لغاية ما – على شرط ألا تكون هذه الغاية وحشية – أن يطالبوا السلطة المركزية باستقلالهم الذاتى لأنه ضرورى للقيام بعملهم خير قيام . ولعل الكنائس المختلفة والمذاهب تضرب لنا المثل لذلك ، فقد كسبت استقلالها خلال قرون طويلة من الحروب والاضطهادات . وليس لنا الا الرجاء فى أن يكون النضال للحصول على هذه النتيجة نفسها فى الاقتصاديات اقل هولا وعنفا . ولكن مهما تكن العقبات فانى اعتقد بالاهمية العظمى للحرية سواء فى هذه الحالة أو فى تلك .



الفصل الرابع

الحرية الشخصية والقيد العام

- ١ -

لا يمكن للمجتمع أن يعيش بغير القانون والنظام ، كما أنه لا يستطيع أن يتقدم الا بمجهودات المجددين الاشداء . والقانون والنظام عدوان لكل جديد دائما لان المجددين فوضويون الى حد ما . والذين يخشون الانقلاب الى البربرية يقدرون وجود القانون والنظام ، والذين يأملون فى تقدم الحضارة يشعرون بحاجتهم الى الشخصية بأقصى معانيها ، وكل من هذين المزاجين ، ضرورى . وتتم لنا الحكمة لو هيأنا لكل منهما الظهور والعمل ما دام نافعا . وبما أن هؤلاء الذين يعضدون القانون والنظام تسيطر عليهم العادات وغريزة المحافظة على الحاضر كما هو ، فهم ليسوا بحاجة الى حمايتهم والذود عنهم . ولكن المجددين هم الذين يجابهون الصعاب والمشاق لكى يسمح لهم بالوجود والعمل . ويرى كل جيل جديد أن هذه الصعاب والمشاق قد أصبحت من مخلفات الماضى ولا وجود لها فى جيلنا المستنير ، ومع ذلك فكل جيل لا يحتمل الا المجددين والمصلحين الذين عفى عليهم الزمان . أما هؤلاء الذين يعيشون بين ظهرانينا منهم اليوم فيلقون الاضطهاد الماضى بعينه وكأنما مبدأ التسامح لم يسمع من قبل .

يقول « وستر مارك » : لم تكن العادات فى المجتمعات القديمة هى القانون الاخلاقى فحسب بل لم يكن هناك من يفكر فى قانون اخلاقى سواها . وكان المتوحشون يشددون تشديدا قاطعا بألا يكون لاى فرد ضمير خاص أو ذاتية معينة . وهذا القانون التالى المأخوذ عن التنيفلى شنار Tinnevelly shaners يمكن أن نورده كمثل صالح الا وهو : يجب على الافرادالمتوحدين

فيما بينهم الا يعتنقوا آراء جديدة والا يتبعوا أى سبيل لتنفيذها بل عليهم أن يتبعوا المجموع ليفعلوا معه الشر ، ويتبعوه كذلك فى فعل الخير فيقوموا بالفعل جماعات (١) ٠

والذين يعيشون فيما بيننا الآن دون أن يفكروا ، أو دون أن يقوموا بعمل ما يختلف أى اختلاف عن جيرانهم ، هؤلاء يهنىء بعضهم بعضا على الفارق العميق بينهم وبين المتوحشين ، ولكن هؤلاء الذين يخرجون على جيرانهم أو يحملون على عاتقهم أى تجديد حقيقى لا يسعهم الا الشعور بأن الذين يعرفونهم ويعيشون بينهم لا يفترقون فى شىء عن قبائل « التنيفلى شار » نحن نجد فى أيامنا الحديثة هذه أن الرأى العام ـ حتى المتقدم منه ـ قد أصبح تحت تأثير الاشتراكية عدوا لدودا للحرية الشخصية وان الحرية لتتوارد فى خاطر المصلحين مع « دعه يفعل » Laissez faire ، ومع مدرسة منشستر ومع الاستغلال المخزى القاتل للنساء والاطفال الذى نتج عما يدعونه هزوا « المنافسة الحرة » ، كل هذه الاشياء كانت شرا وانها لتقتضى تدخل الدولة . وفى الواقع نحن بحاجة الى مضاعفة تدخل الدولة نظرا للشرور العظيمة التى مازالت جاثمة ٠٠ والتقييد العام أمر تتطلبه فى كل ما يختص بحياة المجتمع السياسية من حيث التوزيع وحالة الانتاج ٠

وللقانون والنظام فوائد هامة فى علاج فوضى العلاقات الدولية ففى وقتنا الحاضر تتمتع كل دولة مستقلة بالحرية المطلقة فى فعل ما تشاء اذا كانت لا ترهب الحرب ، هذه الحرية ـ أو هذه القومية ـ يجب أن تتقيد بالنسبة للعلاقات الخارجية اذا آن الاوان لمنع الحروب .

فاذا اختزنا عالم الممتلكات المادية ، وجدنا أن كل مناقشة أو جدال فى جانب هذا التقييد العام يختفيان نهائيا ٠ ولنبدأ بالدين فهو من الامور التى يجب ألا تتدخل فيها الدولة بحال من

---

(١) راجع كتاب « أصل ، وتطور الأفكار الاخلاقية » تأليف وستر مارك مجلد ١ ص ١١٩ ٠

The origin and devetopment of moral ideas by westermark

الاحوال ، فسواء أكان الفرد مسيحيا أم يهوديا أم مسلما ، فليس للرأى العام أية علاقة به ، مادام هذا الفرد خاضعا للقوانين ، وهذه يجب أن تكون بحيث لا يجد أى مذهب دينى حرجا فى الخضوع لها . ولكننا نلقى هنا أيضا حدودا فلا توجد دولة متحضرة ترضى بدين يقتضى التضحية البشرية . والانجليز فى الهند قد وضعوا حدا لهذه التضحيات الدموية المؤلمة على الرغم من المبدأ المسلم به ، الا وهو عدم التدخل فى أى تقليد من تقاليد الاديان الوطنية . ومن المحتمل انهم أخطئوا اذ منعوهم هذه التضحية ، ولكن ما كان لاوروبى الا يقوم بمثل هذا العمل . ولا نستطيع ان نشك حقا فى وجوب تحريم هذه العادة مهما كانت رغبتنا فى تعميم نظرية الحرية الدينية . وفى هذه الحالة ، على حضارة أرقى وأسمى أن تتدخل فى الحريات . ولكن أهم من هذه الحالات النادرة وأكثر مدعاة للاهتمام ، تلك الحالة التى تتدخل فيها دولة مستقلة متحضرة ضد الأفراد الذين يشقون طريقهم نحو حضارة أرقى وسبيل تقدم أسمى ، كل ذلك بسبب التقاليد والعرف .

ويقول وستر مارك : « تأكل القبائل فى نيو ويلز الجنوبية الطفل البكر كاحتفال دينى ، وفى مملكة خايمو فى الصين اعتادوا ذبح الابن الاكبر كتقليد وطنى ، وتضحى بعض القبائل فى كولمبيا البريطانية بالولد البكر أيضا للشمس . أما الهنود فى فلوريدا فيقدمونه قربانا للزعيم » وهناك صفحات وصفحات من هذه الأمثلة وليس بين عاداتنا نحن الذين نعيش بين شعوب متحضرة ما يماثل هذه العادات ، فقبائل الهنود فى فلوريدا قد أخطئوا عندما اعتقدوا أن الملك والوطن يقتضيان منهم التضحية بالابن البكر ، أما نحن فأخطاؤنا ليست من هذا القبيل .

ومما يدعو الى الاهتمام أن نبحث كيف اختفت مثل هذه التقاليد عند الخايمو . ويمكننا أن نتخيل أن بعض الآباء المدفوعين بأنانية العاطفة الابوية قد انقادوا للشك : هل ستغضب الشمس حقا اذا هم لم يضحوا لها بحياة ابنهم البكر ؟ لا بد أن هذا التأمل يعد خطرا بليغا مادام يريد اتلاف المحصول - وسيشيع هذا الرأى سرا ان لم يستطيعوا الجهر به . وأخيرا -

سواء بالهرب أو الثورة ــ سيتمكن بعض الآباء من انقاذ أبنائهم من هذه التضحية . مثـــل هؤلاء الآباء سينظر اليهم على أنهم فقدوا روح المجموع وأمسوا خطرا على المجتمع العام ، وانهم فضلوا متاعهم الشخصى على مصلحة الوطن .

ولكن بالتدريج ستبقى الدولة سليمة ، والمحصـــول لم يصبه أى نقصان عن ذى قبل ، فاذن يمكننا أن نعدل القانون تعديلا بسيطا وهو أن نقدم هذه التضحية فى السنوات المجدبة فقط ، وعيدئذ سيختار ابنا من الابناء لتضحيته للشمس فى سبيل مصلحة وطنية عليا . وتمضى قرون قبل أن يؤذن للطفل باختيار العمل الذى يؤديه بعد أن يبلغ من الكبر ما يستطيع معه معرفة أذواقه الخاصة ومواهبه . وخلال كل هذه الأجيـــال سيتذكر دائما أن حادثا من العناية قد أذن له بالحياة على الاطلاق تحت ظل من واجب خيالى محض للدولة .

ووضع هؤلاء الآباء الذين تشككوا فى مثل هذه التضحية ، يصور لنا الصعوبات التى تثار عند الشعور بالحرية الشخصية تجاه المجموع ، فالسلطات من حيث اعتقادها أن هذه التضحية ذات فائدة للمجتمع كان لها حق الالحاح فى مطلبها ، والآبـــاء لاعتقادهم بعدم فائدتها كانوا على استعداد للقيام بكل ما فى وسعهم لمنع هذا الشر المستطير من الوقوع ، فماذا عسى أن تفعل كل من هاتين الفئتين ؟.

ان واجب الآباء الشاكين واضح : وهو انقـــاذ طفلهم بأية وسيلة ممكنة ، والدعوة الى أن هذه التضحية لا فائدة منهـــا فى فصل الحصاد أو بعده ، واحتمال ما يفرضه عليهم قانـون القبيلة جزاء مقاومتهم واعتراضهم . ولكن واجب السلطات ليس واضـــحا أبدا . فانها ما بقيت ثابتة على اعتقادها بضرورة هذه التضحية . ستضطهد كل معترض عليها . ولكن وهبت ضـــميرا انسانيا فستفحص آراء خصومها وستكون أكثر قابلية للاعتراف بأن هـــذا الرأى على شىء من الحق ، وستفتش فى أعمـــاق قلوبها ، هـــل كراهية الاطفال أو حب القسوة يؤثران فى رأيها ؟ . وستذكر ان فى تاريخ خايمو القديم مئات من مثل هذه القوانين ولكنها كلهـــا الآن أو أكثرها زائفة باطلة ، ومع ذلك فان الذين عارضوها قديما

أعدوا جميعا وأخيرا فستدرك أن التقاليد كثيرا ماتكون على خطأ على الرغم من شيوعها وتمكنها فى المجتمع ، وان المعتقدات الجديدة التى تقوم من هذه الاخطاء قلما يؤخذ بها فى ساعتها . كل هذا التفكير وهذا التقدير سيبعثها على التردد قبل انزال العقوبة ومعنى ذلك انها تعترف قسوة بالغة بلا أدنى ضرورة ، والرجل الذى كان يأمر بحرق الناس أحياء ، انما كان يقترف ذلك بانسانية صادقة لو كانت آراؤه كلها صحيحة ، أما والخطأ ينفذ اليها من جهة ما ، فلا يحق له أن يقدم على فعل قبل التروى والتفكير .

- ٢ -

ان دراسة الماضى القديم ، ودراسة الاجناس المتوحشة تلقيان ضوءا على المشكلة وتدلنا على أن معتقدات القبائل والأمم كانت فى أغلبها زائفة بدرجات مختلفة ، ومن العسير علينا أن نتتبع تاريخ معتقداتنا التقليدية فى هذا العصر أو فى أمتنا ، ولكن ليس من العسير أن يخالطنا شىء من الريب فيها . ويمكننا أن نضع هذه الحكمة الرائعة : لا تثق بأى تقليد أو عادة عامة تسبب ضررا ما أو تقييدا من أى نوع حتى تتأكد تماما ان هذا التقييد على حق لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه . فالعالم كله فى نظر الانجليزى لا يستحق الوجود اذا لم يستطع أن يقول «بريطانيا تحكم البحار» . وفى رأى الألمانى حتى يقول « ألمانيا فوق الجميع » . وفى سبيل هذا الاعتقاد تراهما على استعداد لتحطيم الحضارة الاوروبية بأكملها واذا حدث وكانت هذه المعتقدات مزجاة ، فلا شك أنهما سيأسفان على فعلتهما .

والنتيجة الوحيدة التى نصل اليها من كل هذه الامثلة انه يجب ألا توضع أية عقبة فى طريق الفكر أو التعبير عنه ، أو فى تقرير حقيقة ما . هذا القانون هو أساس الحياة لكل مفكر حر . ومع ذلك فانه لن يتحقق فى يوم من الايام . بل لقد صار عبر أوروبا من أقصاها الى أقصاها ـ حقيقة خطره يتعذب بسببها المفكرون ، ويقاسون من جرائها السجن والتشريد والقتل . وهذا القانون من الوضوح بحيث نخجل حين نمثل له ، ولو لم يكن العالم قد تجاهله نهائيا ولكن من الضرورة فى مثل هذا العالم أن نردده .

والقول بالحق الكامل ليس من صفات الفانين ، ولكن التقدم نحوه فى خطوات ناجحة وطيدة ليس مستحيلا ، ففى أية مسألة من المسائل الهامة وفى أى زمان ، يتفق الجميع ـ وهم الذين ليس لهم رأى خاص فى الموضوع ـ على شيء معين ، وأى تساؤل أو شك فى هذا الاجماع يثير العداء والاضطهاد لعدة أسباب أهمها غريزة حب الاجتماع التى توجد فى كل الحيوانات تقريبـــا والتى تدفعها الى اعدام كل عضو شاذ فى القطيع • وثمة سبب ثان ، مهم أيضا ، الا وهو الشعور بعدم الاستقرار الذى يثيره الشك فى المعتقدات التى اعتنقناها والتى تنظم حياتنا منذ أمد بعيد ، فما من أحد حاول أن يشرح لأى رجل عادى فلسفة «بركلى» الا ورأى بوضوح هذا الغضب الذى يثيره هذا التفسير لأن مايستنتجه الرجل الساذج عندما يسمع لأول وهلة فلسفة «بركلى» هو الشك المضطرب فى ان ليس هناك شيء صلب ، فمن الخطر الجلوس على مقعد أو الوقوف على الأرض ، ولأن هذا الشك لا يريح فهو يغضب ، الا اذا اســـتثنينا هؤلاء الذين ينظرون الى المناقشة كلها على انها عبث وهراء • وبالمثـــل فان أى تساؤل أو تشكك فيما أجمعت عليه الآراء منـــذ القدم يحطم كل شعور بالاستقرار ويبعث على حالات فيها من الخوف والحيرة أوفر نصيب •

أما السبب الثـــالث الذى يحمل الناس على كراهية الآراء الجديدة فهو أن القوة الحاكمة مرتبطة بالمعتقدات القديمة ، ويمكن اعتبار النزاع بين الكنيسة والعلم منذ ظهـــور « جيوردانو » حتى « دارون » ، شاهدا على هذا السبب ، وكذلك الفزع من الاشتراكية فى الماضى القريب • ولكن من الشطط البعيد أن يعتقد المرء ـ كما يروج أصحاب المنافع الاقتصادية ـ ان القـوة الحاكمة هى أساس الاستفزاز على كل جديد فى الفكر •

فغريزة الاجتماع والخوف من عدم الاستقرار والقوة الحاكمة •• وكل ذلك يقاوم أية فكرة جديدة • ومن العسر كل العسر التفكير فى فكرة جديدة كما أن أشد عسرا من ذلك تقبل هذه الفكرة • وكم من الناس من يقضى حياة تفكير وتأمل طويلة دون أن يبتدع أو يبتكر شيئا جديدا أصيل الجدة • وكان من الواجب فى مجتمعاتنا المتحضرة اختفاء مثل هذه العقبات من هذه المجتمعات التى تتطور وتتغـــير

بسرعة وتتمشى مع مطالب الزمن ، والتى تتفتح فيها العقليات على مظالم وحقائق هذا الكون • وكان ينبغى أن يكون هناك تشجيع على قدر الامكان للمعتقدات والآراء والمقترحات الجديدة بدلا من كبتها ومحاربتها •• ولكن الحالة على عكس ذلك تماما فمن الطفولة حتى الكهولة يرتب كل شىء لتشكيل عقول الرجال والنساء وفقا لتقاليد حافة ضيقة الافق ، فاذا حدث بمحض الصدفة أن تألق نجم جديد من الخيال المتخلف فوا أسفاه على هذا النجم ! انهم سوف يعدونه خطرا داهما لا يستحق سوى الاحتقار والمذلة فى زمن السلم ، والتعذيب والسجن فى زمن الحرب ومع ذلك فان مثل هؤلاء الرجال هم الذين يعرفهم العالم على أنهم منقذوه ومصلحوه ، والذين يكرمون الاكرام الرائع حالما يقضون نحبهم فى سلام •

ان عالم التفكير وابداء الآراء لا تقوم له قائمة مع التقييد العام، بل يجب أن يكون عالما حرا طليقا على قدر الامكان يمرح فيه الذين يعملون ما اعتقد غيرهم • فالحكومة عادلة فى فرضها التعليم على كل طفل ولكنها ليست عادلة ولا محقة فى فرضها نظام التعليم بشرط ألا ينتج غير عقليات واحدة وآلات صماء • والتعليم والحياة العقلية عموما مسألة من المسائل الذاتية البحتة ، ولتكن وظيفة الدولة بدءا ونهاية أن تلح على أى نوع من التعليم ، وان كان ذلك ممكنا ، فليكن نوعا مما يسمو بالشخصية الاستقلالية لا نوعا همه الوحيد انتاج موظفين للحكومة فحسب •

- ٣ -

تثير مسائل الاخلاق العملية مشكلات أشد تعقيدا من مشكلات الرأى الصرف ، فالقتلة يعتقدون تمام الاعتقاد ان واجبهم هو ارتكاب جرائم القتل ، ولكن الحكومة لا توافق ، وأصحاب الضمائر يعتقدون عكس هذا الاعتقاد فالقتل من المسائل الاخلاقية التى يتساوى فيه الجرم اذا فعلته سواء أكان ذلك ممنوعا أم غير ممنوع • والسرقة كذلك تدخل ضمن هذه المسائل ، هـــذا اذا لم ترتكب على نطاق واسع جدا أو ارتكبها شخص غنى من قبل • فالقتلة واللصـــوص يستعملون القـــوة مع جيرانهم ومواطنيهم ، والواجب تحطيم الاستعمال الخاص للقوة ، حتى ولوكان الدافع الى ذلك شريفا •ولكن

هذا المبدأ لن يبرر اضطرار الناس الى استعمال القوة بأمر الدولة اذا رأى هؤلاء الناس أن الحالة تسوغ استعمالها • وعلى ذلك يبدو واضحا أن عقاب المعارضين الواعين للأمر اعتداء على الحرية الفردية في مجالها المشروع •

ومن حق الدولة ــ بلا تساؤل أو شك ــ أن تعاقب الشذوذ الجنسي ، ولا يشك أحد في أن المرمون mormons يعتقدون مخلصين في تعدد الزوجات وفوائده العملية ومع ذلك فان الولايات المتحدة تحرم ذلك تحريما قاطعا • وهذا التحريم تفرضه أية دولة أخرى تدين بالمسيحية • وأنا لا أعتقد ان هذا التحريم حكيم ، اذ أن تعدد الزوجات مشروع قانونا في معظم بلاد العالم ، وان كان ليس متبعا بكثرة ، فلو كانت هذه العادة بشعة كما يعتقد الاوربيون عموما ، لكان من المحتمل جدا أن يهجرها المورمون الا أقلية لها ظروف خاصة• ومن جانب آخر اذا أثبتت هذه التجربة انها تجربة ناجحة مفيدة ، فمن الواجب في هذه الحالة أن يعلم العالم عنها شيئا ، وأن نجرب منها شيئا ، فأنا أعتقد اذن في مثل هذه الحالات أن يكون تدخل القانون في الحالات الضارة بغير رغبة الشخص الذى وقع عليه الضرر ، فحسب •

ومن الواضح ان الجنسين من الرجال والنساء على السواء لن يحتملوا الرأى القائل بوجوب اختيار الدولة للأزواج والزوجات ، مهما حبذ الفكرة علماء الطب والحيوان ، وهكذا يظهر بوضوح ان الرأى العام العادى على حق ، لأن أى اختيار يفضلونه بأنفسهم أفضل من أى زواج آخر يحملون عليه • وما ينطبق على الزواج ينطبق على اختيار العمل أو الحرفة على الرغم من أن بعض الناس لا يفضلون نوعا خاصا من العمل • فهناك أغلبية عظيمة تفضل عملا معينا على بقية الاعمال • وسيبرهنون على كفايتهم في العمل الذى يختارونه بعكس الحال اذا تدخلت الحكومة وفرضت نوعا خاصا من العمل • ولعل الحالات التى يصمم فيها الشخص على قبول نوع واحد من العمل ، لا يرضى عنه بديلا مهما كلفه الأمر حالات نادرة ولكنها تدل وتتكشف للعالم عن شخصيات لها خطرها الأعظم ومن هؤلاء جان دارك وفلورنس نيتنجل • فقد تحدت كل منهما بيتها لتطيع نداء واجبها • والمصلحون والثوريون من هذا النوع غالبا

كمازينى مثلا وكذلك بعض رجال العلم وفى هـــذه الحالات يكون تصميم الشـــــخص مدعاة لاحترامه وتقـــديره حتى لو لم تكن هناك دلائل أو بشائر تتوافق مع هذه الغاية التى يلـــح عليهـــا الشخص . وليست لطاعة الشعور الداخلى باعثه على شيءضارفى الغالب • ولكنها قد تحقق الخير أحيانا • وتبقى الصعوبة العملية قائمة فى التمييز بين هذه الدوافع وبين بعض الرغبات التى قـــد تظهر ملحة حتى تتخذ صورة الدافع الشديد • فكثير من الشباب يشتهى أن يكون كاتبا دون أن تكون له دوافع داخلية لتأليف نوع معين من الكتابة ، أو ليكون مصورا وهو لم يرزق موهبة للتصوير مثلا • ولكن تتضح الفروق بالتجربة البسيطة بين الدافع الحقيقى والدافع السطحى • وثمة ضرر غاية فى البساطة اذا ما تحققنا من هذا الدافع الظاهرى • بسيط بالنسبة للخطر الذى قد ينشأ عن كبت الدافع الحقيقى ، فالرجل العادى يميل الى كبت الدافـــــع الحقيقى أكثر من اظهاره ، لأنه يخيل اليه أن هذا الدافع فوضوى غير حكيم ومن العسير على مثل هذا الدافـــع أن يظهر فى المستقبل بصورة جميلة •

وما هو حق بالنسبة لما نلاحظه بوضوح فى حياة الشخصيات العظيمة أقل وضوحا نوعا ما بالنسبة لكل فرد له مقدرة معينة فى الحياة • هناك دافع يدفع المرء لاتجـــاه خاص ، لا يظهر فى زمن الطفولة ــ وقد يظهر ــ ولكنه ينمـــو بالتدريج حسب نوع التعليم والفرص المهيئة له • والنتيجة اذن انه يجب التمييز بين الدافـــع المباشر لنشاط معين لذاته وليس من أجل شيء آخر • وبين الرغبة فى النتائج المتوقعة عن هذا العمل أو هذا النشاط فقد يشتهى شاب مثلا الجوائز المعروضة لعمل ما دون أن يكون له أى دافع ارادى نحو هذا العمـــــل الذى رصدت من أجله الجوائز • ولكن هؤلاء الذين يقومون بهذا العمل ، ومع انهم يشتهون الجوائز ، الا ان لهم دائما فى طبيعتهم من الدوافع ما يقودهم الى اختيار طريق معين لاشـــباع طموحهم • هذا الحافز الفنى ــ كمـــا يجب أن نسميه ــ له أهمية لا تقدر بالنسبة للفرد وبالنسبة للعالم أيضا • فاذا احترمناه فى أنفسنا ، وفى الآخرين ، فمن المؤكد صلاح العالم • ومن السهل أن تشوه الطبائع البشرية للاطفال ق . و أن نبعثرها كما نشاء ،لان

طبائعهم طبائع هشة لينة ، والآباء والمعلمون أعداء لها فى الغالب ، ونظامنا الاقتصادى يحطمها حتى آخر كسرة . النتيجة لذلك أن تبدأ المخلوقات البشرية فى ألا تكون أفراد متميزين أو أن يحتفظوا بالكبرياء الشخصى ، وهو حق يكتسبونه بمولدهم ، بل يصيرون آلات صناعية أليفة هادئة الطبع . هذا هو الشر الاساسى الذى ينتج من انعدام الحرية ، وهو شر يأخذ فى الشيوع والذيوع كلما ازداد السكان واتسع النظام الآلى .

والاشياء التى يشتهيها الناس كثيرة مختلفة ، منها الاعجاب والحب والقوة والطمأنينة واليسر ومسارب الطاقة والنشـــاط ، ولكن ليست هذه المعانى المجردة هى كل ما يجعل فردا معينا يختلف عن الآخر . وتواجهنى كلمـــا ذهبت الى حديقة الحيـــوانات هذه الحقيقة ، الا وهى أن حركات النعامة تمتاز بطابع خاص يميـــزها عن حركات الببغاء أو الزرافة . ومن أشق الاشياء على أن أعبر عن هذا الطابع فى كلمات . ومع ذلك فاننا لا نشعر ان كل ما يفـعله حيوان من هذه الحيوانات هو ما كنا ننتظره منه ، هذه الشـخصية غير المحدودة هى التى تكون شخصية الحيوان وهى التى تبعث فينا السرور من مراقبة الحيوانات المختلفه . وكذلك الانسان اذا لم تقيده أو تؤثر عليه تأثيرا اقتصاديا أو سياسيا ، فأن له الخاصية الفردية المميزة نفسها . وهى شىء غريزى ، لن يتمكن بدونه رجل أو امرأة من الحصول على شىء من الاهمية أو استحقاق المميزات الانســـانية كلها الخاصة بالجنس البشرى . وهى هذه الغريزة الفردية نفسها التى يمشقها الفنان — أو أى رجل مبتدع آخر — يمتاز بظهور هذه الخاصـــية فيه أكثر من الشـــخص العادى . والمجتمع الذى يحطم هذه الغريزة سواء عمدا أو اتفاقا — سيفقد بعد وقت قصير كل علامات الحياة وســـيصبح مجتمع تقاليد .. مجتمعا لا يمـكن أن نرجو له التقدم .. مجتمعا لا غرض له من وجوده . فالمحافظة على هذا الدافع وتقويته من الغايات الرئيسية التى يجب أن تنشدها الهيئات السياسية كلها .

- ٤ -

والآن وقد وصلنا الى بعض المبادىء الاساسية فى الحرية

الشخصية والتقييد العام ، يمكننا أن نقسم الدوافع الانسانية قسمين : واحدة تملكية وأخرى إبداعية بنائية • والهيئات الاجتماعية هي الثياب التي تسبغ على هذه الدوافع ، كما يمكن تصنيفها وتجسيمها وفق الدوافع التي تتجسمها • والملك هو التعبير المباشر عن التملك ، كما ان الفن والعلم من التعبيرات المباشرة عن الدوافع الابداعية • والتملك اما ان يكون دفاعيا أو تحصيليا ، فهو اما أن تقتصر مهمته في المحافظة على الملك ضد النصوص أو ان يبحث عن تحصيله من شخص يملكه في ذلك الوقت • وفي كلتا الحالتين يبقى الموقف العدائي ضروريا تجاه الآخرين . وقد نكون مخطئين اذا قلنا ان التملك الدفاعي حق أو عدل ، في حين أن النوع التحصيلي وحده هو الملوم ، وهو وحده الجائر • فان كان الظلم واضحا شائعا في كل مكان في الحالة الحاضرة فان التملك الدفاعي هو الملوم وهو الجائر والواقع ان كليهما شر وجور •

ومن الضروري أن تتدخل الدولة بصدد الغرائز التملكية ، فمن الممكن الحصول على بعض الخيرات الاحتفاظ بها بالقوة ، في حين يستحيل ذلك بالنسبة للبعض الآخر • والحصول على زوجة أمر ممكن بالقوة — كما كان الرومان يحصلون على السبايا ولكن ليس في الامكان التمتع بحب الزوجة بمثل هذه الوسيلة ، وما من واقعة لدينا تشهد لنا على أن الرومان كانوا يحرصون على اكتساب عواطف سباياهم • ففي العادة ، لا يرعى من تتمكن منه الغرائز التملكية اهتمامه الى الحب ، بل يهتم بما تضمنه له القوة . الخيرات المادية كلها تقريبا يتمتع بها رجال من هذا الطراز ولعل الحرية في الحصول على هذه الخيرات — اذا لم يقيدها شيء — تجعل من القوى غنيا ، ومن الضعيف معسوزا ، ويتغير ذلك تغيرا طفيفا في المجتمع الرأسمالي تبعا للقوانين الموضوعة ، فيمسى الشخص الماكر فردا غنيا ، على حين يمسى الشخص الامين معدما • وذلك لان قوة الدولة لم توضع الا وفقا لاهواء الرجال ، ولم تتوطد أركانها على مبادىء عادلة حكيمة بل وفقا لحكم تقليدية ، ليس لها من تفسير سوى تفسير تاريخي محض •

ففي كل ما يختص بالملك واستعمال القوة تنتهي بنا الحرية المطلقة الى الفوضى والظلم • ليست الحرية للقتل ، والسرقة

والخداع من حق الافراد ولو أنها مازالت من حق الدول العظمى بعضها مع البعض الآخر ، وان كانت تستغل باسم الوطنية .
فيجب - سواء للافراد أو الدول - الا يكونوا أحرارا في استعمال القوة كما تتفق وأهواءهم . ولا يحق استعمالها الا في الحوادث المفاجئة التى تسوغها هيئه القانون . كما يجب وجود سلطة عامة وظيفتها كبت هذه القوة وكبح جماحها وتقليل استغلالها بوساطة الافراد . واستعمال القوة يصبح خاصا لو مارستها احدى الهيئات التى تتكون منها الدولة أو من مجموعة أفراد لا بوساطة السلطة المحايدة العامة تبعا لقانون فى مصلحة الجميع .

أما النظام الخاص بالملكية الفردية الذى نعيش فيه فلا يفعل شيئا مطلقا لتقييد استعمال القوة الخاص . فمثلا اذا كان هناك شخص يملك قطعة أرض فله حق استعمال القوة مع كل من يطأ أرضه ، دون أن يكون لهذا الاخير حق استعمال القوة ضده ، ومن الواضح أن بعض القيود ضرورى فى عبور الاراضى لصالح الزراعة ولكن مثل هذه القيود اذا عهدنا بحق تنفيذها الى الشخص المالك فعلى الدولة أن تتثبت من أن الارض التى يشغلها لا تزيدعن الخدمة العامة التى يؤديها للمجتمع ،وان نصيبه من انتاج الارض -لايزيد عن جزائه على أعماله ، ولكن هذا الحق - بالنسبة لان الحكومات هى حكومات الملاك وأصحاب رءوس الاموال فانه يمكنهم بوساطة الضغط الاقتصادى - استغلال هذه القوة ضد من لا يملك شيئا .
هذا الاستغلال للقوة يحله القانون ، أما باقى الاعمال التى يرتكبها الفقير ضد الغنى فتعد غير مشروعة . وهذا ليس من العدل فى شىء ولا يضعف أبدا من استعمال القوة الشخصية كما ينبغى أن يضعفها فنحن نحتاج فى عالم الدوافع التملكية ، وبالنسبة لاستعمال القوة التى تثيرها هذه الاشياء - نحتاج الى هيئة عامة محايدة هى الدولة لاقرار الحرية والعدالة . وان أردنا محو الفوضى الدولية فى علاقات الامم بعضها مع بعض فيجب تأليف نوع من البرلمان العالمى . ولكن يجب أن يكون الشعور الذى يكمن تحت هذا القيد العام شعورا طاغيا مستمدا من الحرية . ويتم ذلك بمنع الطغيان الشخصى ثم تحرير الدوافع الابداعية . ولكيلا يكون ضرر التقييد العام أكبر من نفعه ، يجب أن يكون بحيث تترك الحريه بأكملها

للاستغلال الذاتي في كل مالا يختص بالاستعمال الفردي للقوة • ولعل أغلب الحكومات قد فشلت في تحقيق هذه الاغراض . ولا أستطيع القول أن هناك شواهد تدل على أى اصلاح لها •

أما الدوافع الابداعية فتختلف الاختلاف كله عن الدوافع التملكية ، فربح أحد الافراد ليس خسارة للآخرين ، فذلك الرجل الذي يكتشف اكتشافاً علمياً ؛ أو يقرض الشعر ؛ فيزيد في ثروة الآخرين ، كما يزيد من ثروة نفسه تماما • وأى ثراء في المعرفة أو الفن ربح لكل من يتأثر بهما ، لا لمنشئهما الاول فحسب • هؤلاء الذين يشعرون بأفراح الحياة ، هناءة وسلام الآخرين ، كما أنهم سعداء هم أنفسهم • والقوة لا يمكن أن تبدع هذه الاشياء ، ولكن يمكنها تحطيمها ، ومن المستحيل وضع أى قانون أو مبدأ لتوزيعها بالعدل مادام كل ربح ربحا للجميع • ولهذه الاسباب **يجب أن يتحرر الجانب الابداعي في كل فرد تحررا مطلقا من القيد العام كي يظل سليما قويا عظيما** ،كما أن وظيفة الدولة تجاه هذا الجانب من حياة الافراد تنحصر في العمل على امدادهم بالفرص والمسارب اللازمة •

للحياة وجهان ، وجه يتحكم فيه المجتمع ، ووجه يتحكم فيه الفرد ، والوجه الذي يتحكم فيه الفرد أهم الوجهين في حياة العظماء والعباقرة والمفكرين . ويجب تقييد هذا الوجه اذا كان وحشيا فحسب ، أما اذا لم يكن كذلك فلنفعل ما في وسعنا لكي نجعله عظيما قويا على قدر الامكان ، وغاية التعليم ليس لها أن تجعل الافراد يفكرون جميعا بطريقة واحدة ، بل في أن تجعل كلا منهم يفكر بالاسلوب الذي يعبر تعبيرا كاملا عن شخصيته • وبصدد اختيار ما يجذبهم الى العمل ، فاذا لم يكن جمع المال جاذبهم فلهم الحرية في القيام بعمل ضئيل نظير أجر ضئيل ، وفي انفاق أوقات فراغهم كيفما شاءوا • وكل اعتراض يوجه الى حرية الفكر أو يحقر من المعرفة ، يجب أن يتلاشى من الوجود بطبيعة الحال •

ويتميز العالم الآن بالمجتمعات الكبيرة ،السياسية والاقتصادية منها • هذه المجتمعات لها من النفوذ والتأثير ما تستغله غالبا في تثبيط النجدة في العمل والفكر ، وكان الاولى أن يكون الامر منها على

عكس ذلك ، فتمنح الحرية الكافية للافراد بدون فوضى أو اصطدام عنيف ، ولا تتدخل كما قلنا من قبل فى اتجـاه القوة الخاصـة الناشئة عن اسـتعمال الافراد فى تحصيلهم الخيرات المادية . كما كان يجب تمشيا مع التطور والتقدم أن تترك نصيبا كبيرا من نفوذها فى أيـدى الافراد والجمـاعات الصـغيرة ، فاذا لم يتحقق ذلك فلابد أن تصـير هذه المجتمعات ، مجتمعات تقوم على الطغيـان والظلم . لان العادة التى تتـكون من هذا النفـوذ وهذه القـوة سـتتدخل فى الوقت المناسـب لتحطيم كل ارادة شخصية وكل استقلال ذاتى .

والمشكلة التى تواجه العالم هى العلاقة بين الحرية الشخصية وبين الزيادة المستمرة فى آفاق المجتمعات واتساعها المستمر ،واذا لم تحل هذه المشكلة فلن يشعر الافراد الا قليلا بالحرية والامـل والحياة ، وسـيمسى الناس أكثر خضـوعا للأوامر المفروضة عليهم مثل هذا المجتمع المكون من هؤلاء الافراد ليس بالمجتمع الذى يزدهر فيه التقدم ، ولا نرجو منه أن يضيف شيئا من الممتلكات الروحية والعقلية الى تراث العالم ، ولا تنضج مثل هذه الثمار سوى الحرية الشخصية وتشجيع الاسـتقلال الذاتى . وهؤلاء الذين يقاومون السلطة عندما تطغى على استقلال الفرد وحريته يؤدون خـدمة عظيمة للمجتمع الذى يعيشون فيه مهما يكن تقدير المجتمع لهـذه الخدمة تافها . فاذا عدنا الى الماضى تأكدنا من ذلك ولن يقل الامر صوابا وحكمة لو نظرنا الى الحاضر والمستقبل .

الفصل الخامس

القومية والعالمية

وما ننشده فى العلاقات التى بين الأفراد ؛ هو ما ننشده أيضا بين الامم بعضها وبعض من حيث ان تكون لكل أمة الحرية الخاصة فى تقرير شئونها الداخلية وان تتبع قانونا عاما فى مكان القوة الخاصة فى علاقاتها الخارجية . ومادام القانون يسرى على أفراد الامة الواحدة فليس لنا الا الالحاح فى المطالبة بالحرية ضمانا لهم فى احوالهم الشخصية مادام ذلك هو ما يعتقدونه . فلقد ضمنا الآن الخضوع للقانون على أية حالة منذ نهاية العصر الوسيط . أما العلاقات بين الدول فحالها معكوس تماما ، فما نفتقده هنا هو القانون والحكومة المركزية مادام لكل منها الاستقلال فى علاقتها الخارجية كما هو لها فى شئونها الداخلية . والحالة التى بلغناها فى أوروبا تتماثل مع تلك التى بلغناها فى شئوننا الداخلية أثناء حرب الوردتين War of roses عندما نفض البارونات الثائرون أيديهم من محاولة المحافظه على سلامة الملك . وهكذا ، وان يكن الهدف واحدا فى الحالتين الا أن الخطوات التى يجب أن تتبع للوصول اليه تختلف اختلافا بينا .

ولن نأمل فى شىء عالمى أو نظام عادل حتى تقترب حدود الدولة على قدر الامكان من حدود الامة . ولكن من الصعب تحديد ما نعنيه بكلمة « أمة » . هل الايرلنديون أمة ؟ يقول أهل البلاد وحكامها : نعم . أما الاتحاديون فيقولون : لا . وفى هذه الحالة لن تخرج المسألة عن كونها مسألة جزئية . وسيخبرك الالمان أن القطب الشمالى البروسى أمة . ولكن اذا سئلوا عن القطب الشمالى البروسى ، وهل هو أمة كذلك ، فسيؤكدون انه ليس الا جزءا من بروسيا . ومن الممكن تأجير الاساتذة لكى يثبتوا بجدل مبنى على

علم الاجناس أو اللغة أو التاريخ ان الجماعة التى يجادلون من أجلها أمة او غير أمة بحسب ما يطلب منهم مستأجروهم ، ولكى نتجنب هذه الاشكالات فلنحاول تعريف الامة وتحديد معناها ٠

يجب الا يكون تعريف الأمة حسب اللغةاو الاصل التاريخى العام ولو ان هذه الامور قدتساعد على تكوين أمة من الامم. فنحن نجد أن سويسرا أمة على الرغم من اختلاف الجنس واللغة والدين، وانجلترا واسكتلندا تكونان أمة واحدة مع أنهما لم تكونا كذلك قبل الحرب الاهلية ، وهذا ما أشار اليه كروموبل فى قوله : انه ليفضل أن يكون رعية للملكية على أن يكون رعية للاسكتلنديين ٠ ولقد كانت بريطانيا دولة واحدة قبل أن تكون أمة واحدة ، فىحين أن المانيا على العكس كانت أمة واحدة قبل أن تكون دولة واحدة.

والذى يكون الأمة : شعور وغريزة ، شعور بالتماثل ، وغريزة الانتماء الى فصيلة أو قطيع ؛ وهذه الغريزة امتداد للغريزة التى تكون قطيعا من الغنم او أية فصيلة أخرى من الحيوان . والشعور الذى يصاحب هذه الغريزة هو نوع راق من الشعور العائلى ٠ فنحن عندما نعود من انجلترا بعد رحلة طويلة فى أوربا نشعر بشىء محبوب فى الطرقات المألوفة ، ومن السهل علينا فى هذه الحالة المشوقة الاعتقاد ان الانجليز عامة شعب فاضل ، فى حين ان كثيرا من الاجانب قد رزئوا بالشر والمكر ٠ مثل هذا الشعور يجعل من اليسر بمكان تكوين أمة فى دولة ما .

ولا يشق علينا اطاعة أوامر أو قوانين أهلية ، فنحن نشعر انها حكومتنا وان قوانيننا ليست أكثر من القوانين التى نضعها بأنفسنا اذا صرنا حكاما . وهنالكحاسة غريزية لا شعورية تهدف الى غاية مشتركة بين أفراد الأمة الواحدة ، وهذا يظهر بوضوح عندما يستعر أوار الحرب أو يلوح خطرها ، فما من شخص يتخذ موقفا منعزلا فى هذه الحالة أو ضد أوامر الحكومةالاويشعر بصراع داخلى ، يختلف عن أى شعور آخر اذا هو اتخذ هذا الموقف المنعزل أو ضد أية حكومة أجنبية قد يصادف وجوده آنذاك تحت سيطرتها فهو اذا انعزل عن أمته ، فقد يأمل وقوفها الىجانبه ٠ أو رجوعها الى رأيه يوما من الايام ٠ اما حين وقوفه فى وجه حكومة أجنبية فلن يرجو بصيصا من هذا الامل . وهذه الغريزة الجماعية على أى

الاشكال تكشفت هي مايكون الامة ، ومـــا يجعل من الاهمية الى الدرجة انقصوى ان تكون الحدود الموضوعة للامم هي بعينها الحدود الموضوعة للدول .

والشعور القومي حقيقة لا يمكن نكرانها ، كما يجب عـــدم تجاهلها في المجتمعات فانه يقـوى يتمكن ويصـير مبعثا لنضال طويل ، ولا يمكن عندئذ رده الى حظيرة السلام الا بتركه حرا طليقا مادام غير وحشي . ولكنه ليس في ذاته من المشاعر المحببة أو الخيرة فكل شيء يضيق من التعاطف العام للجنس الانساني كله بغيض مقيت . ومن الاشياء المحببة التنوع في العادات والتقاليد ، مادام يجعل في استطاعة الامم المختلفة انتاج نماذج متباينة من العبقريات .

أما الشعور الوطني ، فيتسم بعنصر خفي أو واضح من العداء للاجانب ، وما كان لهذا الشعور الوطني أن يوجد في أمة حرة تمام الحرية من ضغط خارجي عليها بعداء مماثل .

وغريزة الجماعة مما ينتج نوعا ضارا من ضـــيق الافق في الاخلاق ، فالرجال جميعا يرون أن الخير هو ما ينفع جماعتهم ، والشر هو ما يتعارض ومصـالحهم حتى ولو كان هـذا الشر في مصـــلحة الجنس البشري كله كوحدة . نشـاهد هذه الاخلاق الجماعية في أوقات الحـروب وانها لمن أكثر الاشـياء طبيعية في التفكير العادي فعلى الرغم من ان الانجليز يعتقدون ان هزيمة الالمان واجبة لسـعادة العالم فانهم يقدرون الجندي الالماني الذي دافع عن بلاده دفاعا مجيدا وهذا لأنه لم يتبادر الى اذهانهم ولم يتطرق الى عقـولهم لحظة واحـدة أن من الواجب على أعمالهم أن تقاد بأخلاقية اسمى بكثير من أخلاقية الجماعة .

كل انسان على حق اذا اشـــتغلت أفكاره بوطنه أكثر من اشتغالها بالاوطان الاخرى ، لان أعماله أعمق تأثيرا في أمته عنهـــا في أية أمة أخرى . بيد انه من الواجب أن تختلف هذه النظرة في زمن الحرب عنها في زمن السلم ففيما يختص بالمسائل التي تهم الامم الاخـرى كما تهم أمته ، عليه أن يعد الخير العالمي فوق كل شيء والا يدع عقله محدودا منطويا على مطالب الجماعة الخاصـــة أو على مطالب أمته .

وما دام هذا الشعور القومي موجودا فمن أهم الاشياء أن تكون لكل أمة حكمة مستقلة بشئونها الداخلية • ولا يمكن أن تقوم الحكومة على القوة والاستبداد الا اذا كان أفراد الامة ينظرون اليها نظرات عدائية ، وهذه النظرات لا يمكن أن تكون الا اذا شعروا انها تنتمي الى أمة أجنبية • وتقابل هذه المبادىء مصاعب جمة في الحالات التي يعيش فيها أفراد الامم المختلفة جنبا الى جنب في منطقة واحدة كما هو الامر في البلقان ، وهناك صعوبات أخرى في بعض الاماكن التي تجعل لها الاسباب الجغرافية الخاصة أهمية دولية عظمى كقناة السويس وقناة بنما • وفي مثل هذه الحالات يجب ان تخضع رغبات السكان المحلية للسلطة الدولية • وعلى العموم فالاستثناءات قليلة جدا للمبدأ الذي يقول : أن حدود الامة هي حدود الدولة •

ولا يهدينا هذا المبدأ في سبيل تنظيم العلاقات بين الدول ، كما لا نستطيع بوساطته تحديد المطامع والخلافات بين الامم المتعادية فكل دولة عظمى تعلن حريتها العامة ــ لا في المسائل الداخلية فحسب ــ ولكن في المسائل الخارجية كذلك • هذا الاعلان للحرية في هذا الجانب الاخير ينتهي الى الاشتباك والاصطدام بمطالب ومطامع الدول العظمى الاخرى ، ولا يمكن تجنب هذا الاشتباك وهذا الاصطدام الا بوسيلتين : الحرب والسياسة • والسياسة لا تقوم في الواقع الا في التهديد باعلان الحرب • وكما لا يوجد ما يسوغ للفرد أن يعلن حريته المطلقة ، فكذلك ليس من حق الدولة اعلان مثل هذه الحرية • وتقرير هذه الحرية المطلقة معناه في الواقع اقرار المسائل الخارجية بالقوة المحضة . فعندما تهتم دولتان بمسألة واحدة ، يصبح الاقرار النهائي لهذه المسألة متوقفا على مدى الاعتقاد في أيتهما الاقوى . وهذا من الفوضى البدائية ، « أو حرب ضد الجميع » كما قال هوبز انه المبدأ الاول للانسانية .

فليس في وسعنا اذن ضمان السلم في العالم • أو اقرار المسائل العالمية طبقا لقانون دولي ، ما لم تتنازل الدول عن حريتها المطلقة في علاقتها الخارجية ، وتدع الفصل في مثل هذه الامور في أيدي أداة حكومية عالمية ، تشريعية ، وقضائية معا . ولا يكفي وجود عصبة الامم لكي تفصل في الامور تبعا لقانون دولي موضوع

ولكن من الضرورى أيضا وجـــود هيئة لتنفيذ هذا القـــانون ، هيئة لها من القوة ما يمكنها من ضم أراضى من دولة الى دولةأخرى اذا رأت أنهذا الانضمام عادل ومتمشي مع تطورات الاجيـــال • ويخطىء دعاة السلام أشد الخطأ وهم ينادون بترك الحـالة الدوليـة كما هى ، أعني الحدود • فبعض الامم يقوى وبعضها يضـــعف ، وتعداد الســكان يتغير تبعا للهجرة والنزوح . فليس ثمة سبب معقول لعدم رضاء الدولة فى تغير الحدود فى مثل هذه الاحوال . فان لم توجد مثل هذه القوة الدولية للقيام بهذا التغيير فقـــد يشتد الميل الى الحرب ، وقد يطغى •

فيجب أن يكون للهيئة الدولية أسطول وجيش ، هما الجيش والاسطول الموجودان الوحيدان • وأما اســـتعمال القوة فيصـبح شرعيا فقط للتقليل من شرور القوة الموجودة فى العالم فطالما كان الناس أحرارا فى استعمال غرائزهم الوحشية ، فسيستغل بعض الرجال أو الجماعات منهم هذه الحــرية لاضـــطهادهم وسرقتهم ولذلك كان البوليس ضروريا للحد من استعمال القوة القـــانونية بوساطة الدول المنفصلة .

وانى أعتقـــد أن رجائى معقول فلو وجدت هذه الحكومة الدولية التى تملك هذا الجيش وهذا الاســطول بحيث لا يوجد غيرهما فى الوجود فسيصبح اســتعمال القــوة فى تنفيذ أوامرها وقتيا فقط وســتظهر بعد وقت قصير فوائد القانون بعد هذه الفوضى . وستتمتع الحكومة الدولية بسيطرة هائلة لا ريب فى ذلك . ولن تحلم أية دولة بالخروج على أراداتها ، وحالما نصـل الى هذه النتيجة لن يكون للجيش والاسطول أية ضرورة .

والطريق طويل أمامنـا للوصـــول الى بناء هـــذه السلطة الدولية ولكن ليس من العسير التكهن بالخطوات التى قـــد تصـل بنا بالتدريج الى هذه النتيجة • فهناك ازدياد مستمر للخضـــوع لصوت العقل بدلا من استعمال القوة ، والتنبه الى أن الاشتباكات والمطامع الدولية وهمية فى الواقع • وحتى لو قــام نزاع حقيقى لعلة ما •• فيجب أن ندرك بوضوح أن الاستسلام أفضـــل وأقل عذابا وألما من استعمال القوة •

ويوما بعد يوم ، ومع تقدم المخترعات ، تزداد الحرب هولا

ويعظم ما تجره فى اذيالها من الخراب . وتواجه الاجناس المتقدمة فى العلم اما بالاتفاق التام أو الهلاك المبين . وهذه الحرب الحالية قد جعلت هذا الاختيار أشد وضوحا عن ذى قبل . وما أصعب الاعتقاد ـ حينما توهب النزعات الدول والعداوات الوقت الكافى لكى تبترد وتخمد ـ ان يختار الرجال تحطيم الحضــارة بدلا من العمل على تلاشى الحروب .

وقد تتنازع الدول على ثلاثة أمور رئيسية : الضرائب الجمركية (التعاريف) وهى وهم ، أحتقار الاجناس وهو جريمة ، والفخر والاعتزاز بالقوة والتملك ؛ وهى حماقات طفل صغير .

أما بصدد الضرائب ، فالجدال حولها مألوف ، ولن أردده . والسـبب الوحيد الذى يجعل هذا الجدل غير مقنع هو وجود العداوة الكامنة بين الأمم . فلن يقترح امرؤ وضع ضريبة بين انجلترا واسكتلندا أو بين لنكشير ويوركشير . ومع ذلك فان المناقشات التى تدافع عن التعاريف بين الامم ، هى بعينها المناقشات التى يمكن اسـتغلالها لفرض الضرائب بين مدن الامة الـواحدة ، فمن البديهيات أن تصبح حرية التجارة ذات فائدة للجنس البشرى ، وسنقررها على الفور غدا اذا لم توجد البغضاء والشحناء بين الأمم وبالنظر الى ضمان السلام العالمى نجد ان حرية التجارة بين الامـم المتحضرة . ليست على درجة من الاهمية حتى يصبح الباب المفتوح الى استقلالها وحريتها . فالرغبة فى فتح الاســواق الكبيرة من الاسباب المباشرة للحرب .

وقد أصبح استغلال ما يسمى « بالاجناس المنحطة » واحـدا من الموضوعات الرئيسية للسياسى الاوربى ، فالتجارة ليســت وحدها ما يطلب ، وانما المطلوب الفرص للاســـتغلال مبدئيا . والاقتصاد هنا أكثر مساسا من الصناعة ، ويصبح الدبلوماسيون المتعادون فى أغلب الاحيان ـ شعروا أو لم يشعروا ـ خدمــا لفئات الماليين المتعادية والماليون ـ ولو انهم ليسوا أمة خاصــة ـ يتقدون فى الرجاء لاقناع الامة ، وأغراء دافع الضرائب باســتدانة مصروفات يكدسون منها الفوائد . فالشرور التى يسببونهـــا للوطن ، والخراب الذى ينشرونه بين الاجناس التى يستغلونها ،

ليست الا جزءا من الثمن الذى يجب على العالم دفعه جزاء رضائه بالنظام الرأسمالى .

ولكن ليست التعاريف ، ولا الماليون أصل المتاعب كلها اذا لم يقم ذلك على الكبرياء الوطنية . هذه الكبرياء الوطنية قد تفيد لو انها اتجهت اتجاها صالحا في المسائل التى تتصل بالحضارة فلو اننا زهونا وافتخرنا بشعرائنا وعلمائنا ، أو بالعدل والانسانية المتحققين فى نظامنا الاجتماعى ، فسنجد الفخر الوطنى منبها ومنعشا للمحاولات القيمة .

ولكن هذه الاشياء الاخيرة لا تلعب غير دور ثانوى جدا .. فالزهو الوطنى كما يوجد الان لا يهتم ولا يتخذ له موضوعا غير القوة والسيطرة ومدى المستعمرات التى تملكها الامة وقدرتها على فرض ارادتها فوق اعتراضات الدول الاخرى . وهو فى هذا توجهه أخلاقية الجماعة . من الواضح تماما لدى تسعة أعشار الامة ـ اذا ناقضت أمة أخرى ـ ان دولتهم على حق . فان لم تكن على حق فى هذه المسألة خاصة فانهم يعتقدون انها تدافع عن مثل أعلى عامة من كل المثل التى تحتمى خلفها الدول الاخرى وان كل زيادة فى قوتنا زيادة فى خير العالم . وما دامت كل دولة تعتقد هذا الاعتقاد بنفسها فكل منها على استعداد لخوض غمار الحرب فى اى ميدان تأمل أملا كبيرا أن تنتصر فيه ، وطالما جثم هذا الشعور فان أى أمل فى التعاون العالمى سيظل مظلما .

ولو حرر الناس أنفسهم من هذا الشعور بالحقد والعداء تجاه الامم المختلفة فسيرون أن المسائل التى تتعاون فيها الامم ترجح كفتها عن هذه التى تصطدم من أجلها وسيدركون ان التجارة لا يمكن أن تقترن بالحرب . فالرجل الذى يبيعك بضاعته لا يضرك فى شىء فما من أحد يعد الجزار أو الخباز من أعدائه لانهما يمتصان أمواله ولكن عندما تصل الينا البضائع من بلد أجنبى فسيزعمون أننا نقاسى كثيرا من تشيعنا لها . ولن يذكر أحد فى تلك اللحظة اننا نجعلهم يقاسون أيضا بصادراتنا اليهم . وفى هذا البلد الاجنبى سيعدون بضائعنا خطرا عليهم . فى حين أنهم سيتناسون البضائع التى نشتريها منهم .

فالنظام التجارى الذى فرضه علينا المنتجون الذين يخافون المنافسة الاجنبية بالضمانات . والاقتصاديون المسممون بداء الوطنية .. هذا النظام فى جملته نظام باطل بطلانا مطلقا . فالتجارة ببساطة نتيجة لتوزيع العمل . فلن يستطيع اى رجل انتاج كل ما يحتاج اليه من البضائع ، ولذلك وجب عليه أن يبادل انتاجه بانتاج أناس آخرين . وما ينطبق على الافراد ينطبق على الدول. ولا داعى مطلقا لان تنتج الامة بنفسهاكل ما تحتاج اليه من بضائع وانما من الخير أن تتخصص فى البضائع التى لها امتياز أكبر فى انتاجها ، وان تبادل ما يزيد عن استهلاك دولة أخرى بنوع آخر من بضائعها . فليس ثمة فائدة من تصدير البضائع ما لم يكن ذلك لاستيراد بضائع اخرى فى مقابلها . والقصاب الذى يستغنى بلحومه عن خبز الخباز وأحذية الحذاء وملابس القماش ، سيجد نفسه سريعا فى حال يؤسف لها . وليس بأقل حمقا من ذلك القصاب من يدعو الى حماية البضائع الوطنية والذى يرغب فى تصدير بضائعنا الى الخارج دون أن نتسلم الاثمان على هيئة بضائع نستوردها من الخارج .

لقد كان نظام الاجور سببا فى أن يعتقد الناس أن العمل هو ما يحتاج اليه الرجل وهذا بالطبع وهم باطل ، فان ما نحتاج اليه هو البضائع الناتجة عن العمل . وكلما نقص العمل الذى ينتج كمية معينة من البضائع كان ذلك أفضل ، ولكن نظرا لنظامنا الاقتصادى يمنح كل توفير فى وسائل العمل الفرصة لاصحاب الاعمال لطرد عدد من موظفيهم ، ويسبب الحرمان لعائلاتهم ، مع العلم بأن هناك نظاما أقدم وأحكم ينتج زيادة فى الاجور فقط ، ويخفف ساعات العمل ويقلل منها مع عدم خفض الاجور بتاتا .

فنظامنا الاقتصادى نظام مضطرب . يجعل اهتمام الفرد مشتبكا مع اهتمام الجماعة بآلاف من الطرق ، فى حين أن هذا الاشتباك ضار . وستصبح فوائد التجارة ومضار التعاريف الجمركية واضحة للعيان فى نظام آخر أكثر حكمة .

واذا تركنا التجارة جانبا ، وجدنا أن الامم كلها تتفق فى كل ما نسميه بالحضارة . فالاختراعات والاكتشافات تجلب النفع للجميع، وتقدم العلم من المسائل التى تهم العالم المتحضر كله . وسواء كان العالم انجليزيا أو فرنسيا أو ألمانيا فلا أهمية لذلك على الاطلاق .

فاكتشافاته معروضة للجميع ولا يقعدنا عن الانتفاع بها الا الذكاء. وكل دنيا الفن والادب والعلم ، عالمية. وما يزدهر منها فى بلد لا يملكه هذا البلد وحده ، وانما يملكه الجنس البشرى كله . واذا تساءلنا : ما الذى يسموا بالجنس البشرى عن مستوى الوحوش ؟ ما الاشياء التى تجعلنا نعتقد أن الانسان أكثر قيمة من أى نوع من الحيوانات؟ لن نجد فى اجابتنا شيئا واحدا يمكن أن تملكه أمة بمفردها تملكا ماديا ، بل كلها أشياء يشترك فيها العالم اجمع ، وهؤلاء الذين يهتمون بهذه الاشياء ويقدرونها حق قدرها ، لن ينظروا الا فيما يستطيع أن يفعله الانسان للعالم من خير . فلن يحتفلوا للحدود القومية ، ولن يهتموا بالجنسية التى يتجنس بها شخص ما .

لقد تبدت لى أهمية التعاون العالمى خارج محيط السياسه على أثر تجربتى الخاصة . فمنذ أمد قريب ، كنت أشتغل بتدريس علم جديد لا يستطيع تدريسه الا رجال معدودون فى العالم ، وكان عملى فى هذا العلم يعتمد على مؤلفات رجل ألمانى وآخر ايطالى ،وكان يفد الى الطلاب من جميع أقطار العالم .. من فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا واليونان واليابان والصين والهند وأمريكا . ولم يشعر أحد منا بالاختلاف القومى .. كنا نشعر أننا خلاصة الحضارة، نبنى طريقا جديدا فى غابة المجهول البكر فكنا نتعاون جميعا فى الواجب المشترك . وكانت تبدو الحزازات الدولية والقومية والسياسية تافهة عابرة باطلة .

وليس معنى ذلك أن يكون التعاون فى العلم المجرد سببا فى تقدم التعاون العالمى ، فان المشكلات الاقتصادية والمسائل التى تتعلق بحقوق العمال ، وكل أمل فى الحرية والانسانية ... كل ذلك يتوقف قبل كل شىء على خلق نية عالمية حسنة .

وما دامت الكراهية والخوف والشك ، وكل هذه العواطف البغيضة تسيطر على حياة الافراد ،فليس لنا أن نرجو تفادى طغيان العنف والقوة والوحشية .

يجب أن يتعلم الرجال الشعور بالمصالح العامة للجنس البشرى الذى يصبح الكل فيه واحدا ، بدلا من المصالح الموهومة التى تنقسم من أجلها الدول . وليس من الضرورى أن نقضى على العادات والتقاليد

التى تتميز بها الامم المختلفة ،فان هذه الفروق هي التى تجعل فى مقدور كل امة ان تضيف لونا خاصا الى تراث المدنية والحضارة .

ونحن لا نشتهى الكونيه المطلقة Cosmopolitanism واختفاء كل شخصية قومية . فمثل هذه الكونية نتيجة للخسران أكثر من أن تكون نتيجة للربح . فالروح العالمية التى نرغب فى رؤيتها روح أخرى مضافة الى حب الوطن ، وليست شيئا مأخوذا منه ، وكما ان الشعور بالوطنية لا ينقص من الشعور بحب الاسرة ، كذلك الروح العالمى الانسانى يجب الا يحرمنا من الشعور بالقومية .

ولكن نوع هذا الواجب القومى سيتغير ، فلن تصبح الاشياء التى يشتهيها المرء لقومه هى الاشياء التى يمكن تحصيلها على حساب الآخرين ولكنها ستكون الاشياء التى تعظم بها البلد وتسمو بالنسبة لتقدم العالم كله . فسيرغب الفرد اذن ان تصبح بلاده عظيمة فى فنون السلام ، وان تكون عادلة كريمة سامية ، وسيرغب فى أن تساعد البشر جميعا فى طريقهم الى عالم من الحرية أفضل ومن التعاون العالمى الذى لا يمكن أن نرجو للانسان سعادة بدونه ولن يرغب لدولته الانتصارات العنيفة العابرة فى التملك والسيطرة ولكنه سيتطلع الى بها المسيح ، ونسيتها الكنائس الآن . وسيرى أن هذه الروح لاتشمل الاخلاق السامية فحسب ، ولكنها تشمل الحكمة الحقه كذلك ، وانها الطريق الوحيد الذى تسلكه الامم الدامية الممزقة من الجروح التى سببها الجنون العلمى فى عبورها الى حياة يكون النماء فيها ممكنا .

ان الاعمال التى يمليها الحقد ليست بواجبات على الرغم من الآلام والتضحيات التى تتطلبها ، وحياة العالم وأمله لا وجود لهما الا بأعمال الحب .



هيئة قناة السويس

تحسين ميناء بور سعيد

ان الجهود المتواصلة التى تبذلها الادارة العربية لقناة السويس فى سبيل النهوض بهذا الممر الملاحي الحيوى قد حازت ثقة واعجاب كل من يهمه امر الملاحة والتجارة فى العالم .

وقد شملت الهيئة بعنايتها ، ضمن مشروعاتها الهامة ، مشروع تحسين ميناء بور سعيد .

ففي منتصف الشهر الماضى فتحت فى المقر الرئيسي بالهيئة بالاسماعيلية مظاريف عطاءات عمليات انشاء أرصفة عميقة فى ميناء بور سعيد وتوسيع مدخل الميناء وقد تقدمت للعمليات ثماني شركات عالمية من سبع دول هى : الجمهورية العربية المتحدة ، ايطاليا ، هولندا ، بولندا، واليابان ، المانيا ، اليونان .

ويشمل المشروع انشاء ارصفة عميقة طولها ١٨٠٠ متر تكفى لرسو عشر سفن تجارية ضخمة حمولة كل منها ٣٠٫٠٠٠ طن .

ومما يذكر أن ميناء بورسعيد خالية تماما من أية أرصفة عميقة حتى الآن وما يزال الشحن والتفريغ للسفن يتم فيها بواسطة الصنادل كما يشمل المشروع كذلك توسيع مدخل ميناء بور سعيد بحيث يسمح للسفن بالمرور فى الاتجاهين مما ينظم حركة الملاحة ويقلل من زمن العبور .

ويدل اشتراك عدد كبير من الشركات العالمية من مختلف الدول على مدى اهتمام العالم بمشروعات القناة واقبال مختلف الهيئات على التعاون مع هيئة قناة السويس فى تنفيذ مشروعاتها .

(مثل عليا سياسية)





١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج
تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤١٠١٢





العدد ٢٧٣ الثمن ٣ قروش